مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٥١٢

الاثنين، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

02-33055 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلّغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا واستراليا وأوكرانيا وباكستان وبيرو وتركيا وشيلي وكمبوديا وكندا وكوستاريكا وملاوي واليابان يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أرياس (إسبانيا) والسيد داوت (استراليا) والسيد كوتشينسكي (أوكرانيا) والسيد خالد (باكستان) والسيد بالاريزو (بيرو) والسيد سنجيزير (تركيا) والسيد بالديس (شيلي) والسيد أوتش باريث (كمبوديا) والسيد هاينبكر (كندا) والسيد نيهاوس (كوستاريكا) والسيد لامبا (ملاوي) والسيد ساتوه (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشأن مكافحة الإرهاب.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السير جيريمي غرينستوك إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ الآن مجلس الأمن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): لقد مضى الآن ستة أشهر على قيام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب والتي وافق المجلس على قيامها في هذه الآونة باستعراض هيكل اللجنة وأنشطتها.

ولن أسهب في الحديث عن إنجازات هذه اللجنة حتى الآن، إذ أن هذه الإنجازات معروفة جيدا لوفود المجلس، ولأعضاء الأمم المتحدة عموما من خلال تقارير الإحاطة التي أقدمها بانتظام، وإنما أطلب إليكم السماح لي بالحديث بإيجاز عن آخر الإحصاءات. لقد قمنا باستعراض تقارير ٦٢ دولة وأجبنا عنها، ونعمل حاليا بكل الجد على الانتهاء بحلول نهاية أيار/مايو من استعراض بقية التقارير التي تلقيناها. ونحن نتابع الوضع مع الدول الخمسين التي لم تقدم بعد تقاريرها.

وهذا إنجاز مهم، وأود أن أشكر نواب رئيس اللجنة على قيادتهم للعمل في اللجان الفرعية بنشاط ودقة بالغين. كما أود أن أشكر الأمانة العامة على ما قدمته من دعم ممتاز إلى اللجنة ولجانها الفرعية، وأشيد بفريق خبرائنا الجالس خلفنا، الذي ارتفع باقتدار إلى مستوى التحدي الذي تفرضه لجنة مكافحة الإرهاب. ويكتسب جميع أعضاء الفريق كما نكتسب نحن جميعا خبرة أعمق مع تقدمنا على الدرب.

والوفود على علم ببرامج العمل التي أصدرناها لفترتي التسعين يوما الأولى والثانية. ويجد أعضاء المجلس أمامهم برنامج العمل لفترة التسعين يوما المقبلة، أي الثالثة، في الوثيقة S/2002/318، غير أنني أود أن أعرض بشيء من التفصيل الكيفية التي تنظر بها اللجنة إلى تطور عملها في المرحلة القادمة.

تُجمِع اللجنة على ضرورة استمرارها في أداء المهام التي أسندها المجلس إليها، على نحو مناسب ودقيق وعلى أساس من الشفافية والإنصاف، بما يساعد على تعزيز قدرة جميع الدول الأعضاء تعزيزا فعليا على التعامل مع الإرهاب بفعالية في نطاق ولايتها القضائية. وستعمل اللجنة، في معرض مراقبتها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في جميع الدول، على التحقق من وقائع الصورة التشريعية والإجراءات الإدارية المتخذة والطريقة التي يجري بها استخدام هذه الوسائل لمنع الإرهابيين من سوء استغلال أراضي أي دولة. وسوف نواصل الحوار الممتاز الذي بدأناه مع جميع أعضاء الأمم المتحدة ريثما تستوثق اللجنة من أن كل دولة قد اتخذت ما ينبغي من إجراءات بشأن جميع المسائل التي يشملها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

علما بأن بلوغ هذه الدرجة من الاستيثاق لا يعني إعلان اللجنة امتثال أي دولة عضو لأحكام القرار بنسبة مائة في المائة. فنحن لا نعتقد أن اللجنة يمكنها أن تعرب عن موافقتها على موقف أي دولة موافقة رسمية نهائية. وفي ظل التطورات المستمرة، قد يستلزم الأمر القيام بمزيد من العمل للوفاء بأهداف القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وعلى ذلك فسوف تحتفظ اللجنة بإمكانية التحاور مع جميع الدول، وإن كان ذلك التحاور سوف تتباين فعاليته تبعا للقدرة التي اكتسبتها الدول المعنية.

وستعمد اللجنة، خلال فترة التسعين يوما المقبلة، إلى إنجاز استعراضها المبدئي للتقارير التي تلقتها، وستشرع، اعتبارا من ٧ حزيران/يونيه، في استعراضها الثاني، مع بدء وصول الدفعة الثانية من التقارير. ونعتزم في المرحلة الثانية أن نكون أكثر صراحة في تحديد الثغرات الممكنة وفي سؤال الدول عن الإجراءات التي تعتزم اتخاذها لمعالجة المسائل ذات الأهمية. كما يتعين على اللجنة أن تتخذ موقفا عمليا من الدول التي تطلب المساعدة. وتتوقع اللجنة أن يوصي الخبراء بما قد يلزم من مساعدة وبالجهة التي قد تقصدها الدولة المعنية للحصول على ما تحتاج إليه من مساعدة.

ومع تقدمنا إلى الأمام بموجب الولاية المسندة إلينا، ستبقى اللجنة على علم بتفاعل عملها مع جملة من الشواغل، منها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك من خلال العلاقة التي أقامتها اللجنة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وهناك اتفاق من حيث المبدأ حول هذا الجدول، يتجلى في المناقشة غير الرسمية التي أجريناها في ٢ نيسان/أبريل، على قيام اللجنة والمجلس، عند اللزوم، بالبحث فيما يلزم اتخاذه من إجراءات للتصدي لحالات عدم تلبية متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) حيثما تؤثر هذه الحالات على تنفيذ القرار تنفيذا شاملا.

وأود أن أحث الدول الخمسين التي لم تقدم بعد تقاريرها على أن تتصل باللجنة. ونحن نعلم أن تجميع تقرير كامل قد يكون أمرا صعبا للبلدان القليلة الخبرة في التعامل مع الإرهاب أو للبلدان التي يمثل إعداد تلك التقارير عبئا ثقيلا على جهازها الحكومي. ولكن من الأهمية بمكان أن تتحاور جميع الدول مع اللجنة، ونحن نعتقد أن هذه هي أفضل طريقة يمكننا بها معاونة الدول في العثور على المساعدة التي قد تحتاج إليها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأيا كانت الصعوبة التي تواجهها الدولة، فإن من الضروري لجميع الدول أن تبدأ تحاورها كتابة مع اللجنة قبل ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وتعتزم اللجنة، في معرض استعراضها للتقارير، تحديد المسائل ذات الأهمية المشتركة حيثما يرتبط عمل الهيئات الأخرى بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونعتزم الاستمرار في الاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى لاستحثاثها على اتخاذ ما ينبغي من إجراءات بصدد المسائل التي تدخل في نطاق خبرتها. وعلى سبيل المثال، فإنَّا لنا اهتماما وثيقا بما تقوم به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من عمل بشأن تمويل شبكات الإرهاب. وقد يستلزم الأمر أن تقوم منظمة الطيران المدني الدولي بالنظر نظرة جديدة إلى أمن الطيران أو أن تقوم المنظمة البحرية الدولية بالنظر في كيفية تحسين عملية إصدار وثائق السفر لمنع قيام الإرهابيين بسوء استغلالها. ومع تقدُّمنا على هذا الدرب، فقد يتعين علينا التعاقد مع الاختصاصيين ذوي الخبرة في هذه المجالات.

كما تعتزم اللجنة تعميق صلاتها بالمنظمات الإقليمية. ومن مصلحة جميع الدول أن تكون لدى جيرانها التدابير الاحتياطية اللازمة للتعامل مع الإرهاب، وعلى المنظمات الإقليمية دور رئيسي يتعين عليها القيام به لضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة في المنطقة الإقليمية المعنية بكاملها. ومما يضيف زخما إلى عملنا أن تقوم البلدان ذات الهوية الجغرافية والثقافية المماثلة بالتعاون تعاونا فعالا على إبقاء الإرهاب بعيدا عن منطقتها الإقليمية.

لقد وضعت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تحديا جديدا أمام الأمم المتحدة. وقد ارتفعت المنظمة إلى مستوى المهمة المطلوبة منها والمتمثلة في زيادة قدرة جميع الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب، حافزة بذلك على اتخاذ إجراءات عالمية لمكافحة خطر عالمي، غير أنه ينبغي لنا، في هذا الصدد، أن ندرك العبء الذي أضافه هذا النشاط على كاهل الأمانة العامة. وقد قامت دائرة الترجمة بعمل ضخم منتجة مئات الصفحات من الوثائق شهريا لتمكين اللجنة من أداء عملها، غير أن السرعة التي يمضي بها عملنا مقيّدة بالسرعة التي يمكن بها لدائرة الترجمة إنتاج الوثائق. ولقد ناقشت هذه المسألة مع الأمانة العامة وسأواصل مناقشتها بغية الحد حيثما أمكن من الطلب على الترجمة، وإن كنت أهيب بالدول الأعضاء، في المجلس وخارجه، عموما أن تقدر العبء الثقيل للطلب على الترجمة الواقع على كاهل الأمانة العامة، وأن تعمل على الحد حيثما أمكن من هذا الطلب.

ونحن نفعل الشيء نفسه في اللجنة، غير أن ما يقلقني ذلك الاتجاه إلى تخصيص الموارد المتبقية بعد الانتهاء من كل شيء آخر للجنة، باعتبارها آلية جديدة. ولا يعكس هذا مدى إلحاح النتائج التي تتطلبها من عملنا في مكافحة الإرهاب. وإنني لأغدو ممتنا لكل من يساعد على حل المشكلة الإدارية التي سببتها اللجنة للأمانة العامة، إذ أنني لم أجد بَعد الإجابة التي أحتاج إليها عن هذه المسألة.

أشكر المجلس على ثقته فيَّ وأشكر نواب رئيس اللجنة على مواصلتهم توجيه عمل اللجنة. ونحن نتطلع إلى القيام بذلك بنفس العزم على مدى الشهور الستة القادمة. وأرحب باعتزام المجلس القيام باستعراض كامل آخر في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

ويسرني جدا أن أرد على تعليقاتكم وأجيب عن استفساراتكم في هذا النقاش.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السير جيريمي غرينستوك على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أقول إن وفدي يود أن يعرب عن تأييده

التام للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لكمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في وقت لاحق.

كما يسرني أن أكون الأول بين كثيرين ممن أرجو أن يشيدوا بالسفير غرينستوك، ونواب الرئيس الثلاثة الممتازين ولجنة مكافحة الإرهاب برمتها للعمل الفذ الذي قامت به. ومن الواضح أن اللجنة بلغت نهاية المرحلة الأولى من عملها. وقد درست أكثر من نصف التقارير الواردة في الفقرة السادسة والمقدمة من الأعضاء، وأنها بسبيلها إلى تحقيق هدف استكمال مهمتها بحلول نهاية شهر أيار/مايو. وبكل المقاييس، فإن لجنة مكافحة الإرهاب تؤدي عملها على خير وجه. وهذه نقطة آمل أن نحيط علما بها هذا الصباح.

وأعتقد أن من المهم كذلك أن نضع في اعتبارنا أننا ينبغي أن نقارن أنفسنا في معركتنا ضد الإرهاب بسباقات المسافات الطويلة الماراثون وليس سباق العدو السريع لمسافة قصيرة. فمن الواضح أنها مهمة طويلة الأمد تلك التي أخذناها على عاتقنا في الأمم المتحدة. وبالمصادفة، عندما كنت أفتش عن بعض الأفكار لأستعين بها في بياني هذا الصباح، بحثنا في كتب التاريخ حيث اكتشفنا أن الإرهاب قديم قدم تاريخ الإنسان، وأنه يمارس في كل أنحاء العالم من قديم الزمان. ووجدنا واحدة من الإشارات المبكرة التي تعود إلى المؤرخ الإغريقي القديم زينوفون، الذي لاحظ قبل ٢٤٠٠ سنة مدى فعالية ترويع سكان مدن الأعداء في تحقيق النصر. إنني أدلي بهذه الملاحظة على أمل أن نؤكد في مناقشتنا اليوم على الحاجة إلى التزام طويل الأجل في الكفاح ضد الإرهاب.

وبغية الحصول على مثل هذا الالتزام، قد يكون من المفيد لنا أن نتأمل وأن نسأل أنفسنا سؤالا بسيطا جدا وإن كان أساسيا: كيف يساعد عمل لجنة مكافحة الإرهاب تحديدا في القضاء على الإرهاب؟ إننا نطرح هذا السؤال لاعتقادنا بأنه إذا أمكن لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين والجمهور العام أن يروا علاقة مباشرة بين عمل اللجنة وبين المعركة ضد الإرهاب، فأعتقد أن الدعم للجنة مكافحة الإرهاب ولهذه المعركة سيكون أكبر.

وفي محاولة لجعل هذه المناقشة تمضي قدما، اقترحنا أربعة مجالات واضحة على الأقل يمكن فيها ألا يقتصر عمل لجنة مكافحة الإرهاب على إصدار التقارير والاشتراك في مناقشات مثل هذه المناقشة، بل وأن يكون لها حقا أثر فعال في المعركة الحقيقية ضد الإرهاب. والسبيل الأول الذي تحقق به اللجنة ذلك هو إجبار الدول الأعضاء على أن تنظر في تشريعاتها الوطنية بدقة وأن تقيّم مدى كفايتها لتلبية متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) . ولو قامت أعداد متزايدة من البلدان، في إطار هذه العملية، بمراجعة تشريعاتها، لأصبحت هذه المراجعة ممارسة عملية مباشرة مفيدة جاءت نتيجة عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

ثانيا، ومع عمل لجنة مكافحة الإرهاب، نرجو أن تزيد وتيرة الزخم نحو التصديق على الاتفاقيات والصكوك المتصلة بمناهضة الإرهاب. وهذا أمر يمكن أن نقيسه وأن نلمسه: فمنذ اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، يتزايد عدد البلدان التي تصدق على الاتفاقيات الرئيسية في المعركة ضد الإرهاب.

ثالثا، إن لجنة مكافحة الإرهاب عمقت بشكل مباشر – وربما بشكل غير مباشر أيضا – آليات تبادل المعلومات والاستخبارات من خلال إنشاء دليل بأسماء الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية ذات الصلة ومن خلال الاستعانة بخبراء مكافحة الإرهاب لمساعدة اللجنة. وكل هذا التدفق للمعلومات من قبل اللجنة مهم للغاية أيضا.

رابعا، إن اللجنة ساعدت في زيادة المساعدة المتاحة للدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب. ونأمل أن تتمثل النتيجة النهائية لكل هذه الجهود في سد مختلف الثغرات الموجودة في النظام الدولي، التي تسمح للإرهابيين بالعمل، سواء فيما يتعلق بأنظمتهم المالية أو تحركاتهم. ونرجو أن يؤدي عمل لجنة مكافحة الإرهاب إلى إغلاق هذه الثغرات وأن يترك أثرا مباشرا على أنشطة الإرهابيين. وقد أشار السفير غرينستوك أيضا إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والعمل بشكل وثيق مع الأجهزة الحكومية الدولية مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أننا في منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، نتفهم الحاجة إلى ذلك، ونسعى لتعزيز جهودنا في هذا الشأن. وأعتقد أن السفير غرينستوك قام في الشهر الماضي بزيارة خاطفة إلى هاواي للمشاركة في اجتماع للمحفل الإقليمي للرابطة، كرس لمسألة الإرهاب. ومن شأن هذه الاجتماعات أن تعزز تأثير لجنة مكافحة الإرهاب في مختلف أنحاء العالم. وكما ذكرت آنفا، يسرنا أن الممثل الدائم لكمبوديا سيشرح في بيانه جهود الرابطة في مكافحة الإرهاب.

أخيرا، أود أن أنهي بياني بالتعليق على النقطة الأخيرة التي أشار إليها السير غرينستوك: طلب توفير مزيد من خدمات الترجمة لضمان ترجمة تقارير لجنة مكافحة الإرهاب في الوقت المناسب. وإنني أؤيد هذا الطلب وأود أن أعززه بالقول إن الوقت قد حان لتتساءل الأمم المتحدة عما إذا ينبغي لها أن توفر المزيد من الموارد كيما تتم أعمال الترجمة في الوقت المناسب. وإذا كنا نرى المعركة ضد الإرهاب أمرا مهما وإذا كنا نؤمن بأنه ينبغي أن توفر المنظمة مزيدا من الموارد، فيتعين على الدول الأعضاء أن توافق على توفير مزيد من الموارد للمنظمة في هذه المعركة. وأرجو أن نتفق على أن نفعل ذلك اليوم.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة كيما يتسنى للدول الأعضاء أن تناقش، للمرة الثانية في هذه القاعة، تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذا يثبت عزم المجلس على مكافحة الإرهاب بفعالية في إطار متسق منسق.

ويود وفدي أيضا أن يتقدم بالشكر للسير جيريمي غرينستوك على المعلومات المشجعة التي قدمها لنا عن العمل الذي اضطلعت به لجنة مكافحة الإرهاب. ومن خلاله، نعرب أيضا عن امتناننا لأعضاء اللجنة الآخرين ولموظفي الدعم على حجم ونوعية العمل المضطلع به. لقد تم بحث ٦٢ تقريرا وطنيا من أصل ١٤٣ تقريرا قدمت للجنة – في زمن قياسي. وهذا يعني الكثير فيما يتعلق بالعمل الذي أنجزته اللجنة بالفعل.

ونرحب بإعراب المجلس مجددا عن الثقة برئيس اللجنة ونواب الرئيس للاستمرار في مهامهم. ونؤكد لهم تعاوننا ودعمنا.

ويشيد وفدي بالانتظام الذي تتم به إحاطة الدول الأعضاء علما بعمل اللجنة من خلال الإفادات التي يقدمها الرئيس. وهذا يدلل بدون شك على الشفافية التي تتحلى بها اللجنة في الاضطلاع بعملها. ويدعم وفدي البرنامج الذي تعكف اللجنة على تنفيذه حاليا، ويدعو الدول الأعضاء إلى إبداء المزيد من التعاون معها.

إننا نتفق مع اللجنة ورئيسها على ضرورة معالجة القيود المتعلقة بخدمات الترجمة بغية تقدم العمل بالوتيرة المتوخاة.

وتتيح لنا دراسة التقارير الأولى أن نؤكد أن مسألة المساعدة لا تزال أساسية في شواغلنا. ونرى أن هذه المساعدة ضرورية على المستويين المالي والتقني. ويتعين على اللجنة أن تحدد مصادر المساعدة وأن توجه البلدان إليها حسب احتياجاتها.

منـذ الأعمـال الإرهابيـة الشـنعاء الـتي وقعـت يـوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، أعربـت كـل البلـدان تقريبـا عـن رغبـة حقيقيـة في مكافحـة آفـة الإرهـاب بشـكل فعـال. وسيكون من المفيد جدا أن يقترن هـذا العـزم مـن جـانب الـدول بمساعدة مناسـبة مـن أجـل مسـاعدتها في إنشـاء أو تحسين آلياتها المناهضة للإرهاب.

وفيما يتعلـق بفريـق الخـبراء، فسـوف يكـون مـن المستصوب ضمان التمثيل الفعال لكل المنـاطق. وسيسـمح ذلك بأن تؤخذ شواغل الجميع وخبراتهم بعين الاعتبار، مع الاستفادة من مزايا تطبيق نهج قائم على المقارنة. علاوة على ذلـك، ثمة حاجة إلى مزيد من التنسيق بـين مختلـف أجـهزة الأمم المتحدة وأجهزة المنظمات الأخرى، لا سيما المنظمات الإقليمية.

في هـذا الصـدد يرحـب وفـدي بالاتصـالات الـتي أجريت بين لجنة مكافحة الإرهاب وبين بعض المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية ونحن نحث على استمرار هذه الاتصالات.

إن النظر في المجموعة الثانية من التقارير التي سيقدمها أعضاء الدول إلى اللجنة سوف يوفر مؤشرا جيـدا للتدابـير الإضافيـة الـتي اعتمدهـا المجتمـع الـدولي في كفاحـه ضـد الإرهـاب ويجـب أن تنظـر اللجنـة بعمـق في هـذا الموضـوع وسـوف يقـدم وفـدي إسـهامه الخـاص المتواضـع في هـذا الخصوص.

وعلاوة على ذلك، نرجو أن يتوصل عمل اللجنـة المخصصة الذي وضعته الجمعية العامة في القـرار ٥١/٢١٠ حول تطوير مشروع اتفاقيـة ضد الإرهـاب الـدولي إلى خاتمة ناجحة خلال الجلسة القادمة.

ونرحب أيضا بدخول الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهـاب حـيز النفـاذ في ١٠ نيسـان/أبريـل ٢٠٠٢ والـتي تشكل خطوة هامة على عاتق المجتمع الـدولي في كفاحه ضد الإرهاب بشكل عام.

وختاما فإن بلادي وهي تعي الحاجة العاجلة لمناهضة الإرهاب سوف لن تألو جهدا لتعزيز تدابيرها المحلية في ذلك المجال. وسوف تعول على التعاون الدولي لتحقيق أهدافها في ذلك الخصوص.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تـود فرنسـا مسبقا أن توافق على البيان الذي سيدلي به لاحقا المندوب الدائم لإسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إنني إذ أتكلم بوصفي ممثلا لفرنسا، أود في البداية أن أعـبر عـن أحـر تهـانئي وشـكري للسـفير السـير جـيريمي غرينستوك وجميع الذيـن يعملـون معـه في البعثـة البريطانيـة بالإضافة إلى نائب الرئيس الذي يعاونه على الجـهد الرائـع جدا الذي أنجزته اللجنة المناهضة للإرهـاب منـذ إنشـائها. فبإنشاء هذه اللجنة زود المجلس نفسه بأداة هامة للقيام بدور كـامل في مكافحـة الإرهـاب و لم يكـن النجـاح مضمونـا مسـبقا، فقـد بـدا العمـل وكأنـه كبـير جـدا وفي البدايـة بـدا المجلـس وكأنـه غـير مؤهـل تمامـا لمواجهـة مسـؤولياته. وفي الواقع أن رجلا واحدا وهو السير جيريمي غرينستوك - الـذي بفضـل مـا لديـه مـن طاقـة علـى العمـل الجـاد وديناميـة فضلا عـن اهتمامه العميق بالشفافية قـد أحـدث فارقا كبيرا. وأعتقد أنه من الواجب الإشادة العميقة به هذا اليوم.

إن فرنسا تعلق بالغ الأهمية على اللجنة وعملها لأننا مقتنعون أنه ليس باستطاعة المجتمع الدولي أن يقضي بشكل تدريجي على آفة الإرهـاب إلا إذا عمـل بانسـجام في إطـار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد فإنني أتفق تماما مع قرار ممثل سنغافورة: لقد شرع المجلس في سباق طويـل مـن شـأنه أن يقنع جميع الدول داخل المجتمع الدولي بتزويد أنفسها بعتاد

تشريعي وإداري سوف يمكنهم تدريجيا من العمل الفعال معا لمكافحة هذه الآفة.

واليوم قدمت ١٤٣ دولة تقاريرها الوطنية. ويمكن القول إن هذا يشكل نوعا من السبق. ولكنه أيضا فرصة لتقديم رسالة تشجيع للـ ٤٦ دولة التي لم تقدم تقاريرها بعد. لقد حان الوقت للقيام بدورها في المسعى الجماعي لكي تتمكن اللجنة من الانتهاء من إعداد القائمة في الوقت المخصص لها.

إن الجهد الجاري الشامل وغير المسبوق لإعداد القائمة الذي اضطلعت به اللجنة هو نوع من الجرد الدولي لحالة العالم إزاء مقدرته على مناهضة آفة الإرهاب. وينبغي أن تدرك جميع الدول أهمية هذه القائمة – الجرد الدولي – وأن تسهم بها.

وأود أيضا أن أشيد بالأمانة العامة والخبراء المستقلين على الدور الذي يقومون به. وكما أخبرنا السفير غرينستوك فإن الجهود الموحدة للجميع بما في ذلك الأمانة والخبراء هي التي من شأنها تمكين اللجنة من مواصلة عملها دون توقف.

إن إرسال نحو ٦٠ رسالة تقييم إلى الحكومات من خلال ممثليها لهي شهادة على التقيد بالإطار الزمني المحدد. واذا سارت الأمور كما يجب فسوف تنجز المرحلة الأولى بنجاح مع نهاية شهر أيار/مايو. وسوف تبدأ المرحلة التالية في شهر حزيران/يونيه: معاينة الفئة الثانية من التقارير التي نحن بانتظارها.

وشأني شأن سفير سنغافورة أود أن أحدد السمة الثانية لعمل اللجنة والتي نعتقد أنها مهمة جدا: حوارها مع المنظمات الإقليمية. وقد كان السفير غرينستوك على حق عندما شدد على أهمية ذلك العمل لأن المنظمات الإقليمية في وضع أفضل من الأمم المتحدة لتيسير تقييم بين النظراء – في الدول المجاورة – عن حالة تشريعهم. وأعتقد أنه يتوجب أن نشجع مثل تلك الأعمال الإقليمية لكي نضمن أنه بالإضافة إلى العمل الذي نقوم به هنا في نيويورك هناك عملية جارية في مختلف أنحاء العالم تسهم في التعبئة العامة لمناهضة الإرهاب. ويجب أن تعمل اللجنة أيضا كمظلة تنضوي تحتها جميع المنظمات التقنية ذات العلاقة – وهناك الكثير منها – لتعمل سوية. وأعتقد أنها أدركت بوضوح نداء السفير غرينستوك لها لتجنب التكرار. ويجب أن تبقى اللجنة هيئة مركزية هدفها ليس استبدال المنظمات التقنية ذات الكفاءة ولكن للمساعدة في إنشاء نهج متسق لجهود مناهضة الإرهاب بشكل عام.

وختاما أتفق تماما مع الملاحظة التي أبداها السفير فال بخصوص أحد المجالات الرئيسية، أي المساعدة التقنية والمالية. وقد أعدت اللجنة سجلا لتسجيل عروض المساعدات التقنية أو المالية التي ترد من الدول والمنظمات الإقليمية والتقنية. وسوف تقدم فرنسا إسهاما من خلال إرسال رسالة مفصلة لكي يتسنى إدراج مساعدتنا في ذلك السجل.

واتفق أيضا مع السفير فال في ملاحظاته بشأن الحاجة لضمان توزيع جغرافي جيد لإمدادات الخبرة. أود أيضا أن أشدد على أهمية تعيين خبير مستقل لتتبع المساعدة التقنية بشكل خاص لكي يتسنى صرفها لمنفعة البلدان المحتاجة. لقد حان الوقت لتعزيز هذا الجانب من عمل اللجنة. فنحن ننتقل من محاسبة العالم إلى اتخاذ إجراءات على أرض الواقع، ويمكن بالتأكيد أن يسهم تعيين خبير قدير في فعالية أعمال لجنة مكافحة الإرهاب في هذا المجال الجديد من مجالات نشاطها.

وختاماً، إن ما لدينا هنا لجنة نموذجية. وأرى أنه يتعين التشديد على هذا، ونعرب مرة أخرى عن شكرنا الحار للسفير غرينستوك.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): تعرب بلغاريا عن تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لإسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتعرب بلغاريا عن امتنانها العميق للسير جيريمي غرينستوك لما قام به من أعمال بالغة الأهمية بصفته رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب. ونود أن نوجه شكرنا أيضاً لزملائه في البعثة البريطانية وفي لندن. ونشكر نائب الرئيس وجميع أعضاء اللجنة الآخرين شكراً حاراً.

ونعرب عن تأييدنا التام لما قاله زملائي الذين سبقوني إلى الكلام، ولا سيما السفير ليفيت. فلم ينجح السفير غرينستوك في إبداء الجدية في التفكير التي نألفها جميعاً فيه فحسب، بل اتخذ أيضاً النهج الصحيح إزاء المهمة الرهيبة التي واجهها، وذلك بإيلاء الاهتمام الواجب للجوانب السياسية والفنية من عمل لجنة مكافحة الإرهاب، وهي شديدة الترابط وكثيراً ما يكون في تمييز أحدها عن الآخر صعوبة جمة.

وأرى أن النجاح العظيم الذي حققه السير جيريمي في عمله يعزى إلى صراحته، وبخاصة صراحته مع وسائط الإعلام، وإلى الجهود التي دأب على بذلها ليوضح للمجتمع الدولي ولعامة الناس نشاطاً ليس تفسيره في نهاية المطاف بالأمر اليسير. ومن ثم فإني أتوجه بالشكر للسير جيريمي على عمله المرموق.

وتعرب بلغاريا عن ارتياحها الشديد للنتائج التي تمخضت عنها أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. بيد أننا نلاحظ أن ٤٦ بلداً لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية. ونود أن نعرب عن أملنا في أن تتمكن تلك البلدان من تقديم تقاريرها بأسرع ما يمكن. ومن الواضح أن هناك أسباباً كثيرة لحالات التأخير المذكورة. ومنها بصفة خاصة، كما أوضح السير جيريمي، أن الحرب على الإرهاب شيء جديد بالنسبة لبعض البلدان، إذ تفتقر الأجهزة الإدارية في تلك البلدان إلى الوسائل المناسبة للاضطلاع بها. ويرى وفدنا أن تركز لجنة مكافحة الإرهاب اهتمامها بشكل خاص على هذا الجانب من عملها، ولعلها تتقدم إلى مجلس الأمن باقتراح للإسراع بإعداد هذه التقارير قبل قيام اللجنة بأعمال الاستعراض التي ستجري في بداية تشرين الأول/أكتوبر بفترة كافية.

ونشارك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب رأيه المتمثل في أنه لا يملك أي بلد تقريباً اليوم أن يتباهى بتحقيقه الأهداف المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشكل كامل. ذلك أن تنفيذ ذلك القرار التاريخي عملية طويلة ومتطورة.

وتحدث جان - دافيد ليفيت عن تدقيق حسابات العالم. وهذا هو بالضبط ما يجري. وأرى أننا بعد تحديد نطاق المشاكل سوف نشق طريقنا عندئذ صوب تحديد الوسائل اللازمة لحلها. وفي هذا المجال سيتعين في المستقبل القريب أن توضع لجنة مكافحة الإرهاب موضع الاختبار.

وتوافق بلغاريا موافقة تامة، شأنها في ذلك شأن الوفود التي تكلمت قبلنا، على أن النهج الإقليمي ينطوي على إمكانيات كبيرة. ومن دواعي اغتباطنا أن نرى اللجنة تأخذ بهذا النهج. ومن هذا المنطلق أود أن أشير إلى أن بلغاريا تعتزم في المستقبل القريب جداً، وهناك احتمال كبير بأن يكون ذلك في نهاية حزيران/يونيه، تنظيم منتدى إقليمي لبلدان جنوب شرق أوروبا يتسنى فيه لبلدان هذه المنطقة أن تتباحث في أمر تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي الختام، أود مرة ثانية أن أشكر الأمانة العامة والخبراء المستقلين على العمل الرائع الذي اضطلعوا به وأن أعرب عن الأمل في أن يواصل السير جيريمي عمله على نفس المنوال.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يطيب لنا أن نلاحظ انقضاء ستة أشهر على

إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، وأن نحيط علماً بما أحرزته في الواقع من تقدم ملموس في أعمالها، ونتطلع بأبصارنا قليلاً إلى المستقبل. وأود أن أشكر السفير غرينستوك، كما فعل الآخرون، على ما أبداه في قيادته من عزيمة والتزام وابتكار، وأن أوجه الشكر أيضاً إلى جميع من عملوا معه، لأني واثق من أنــه أول من يعترف بروعة الجهد المتضافر الذي بُذل، ولا سيما من جانب نواب الرئيس وأعضاء اللجنة الآخرين وجميع الخبراء المشاركين. وقد كان هذا العمل معقداً وشاقاً، وإنجازهم فيه عظيم. ولابد لي من أن أقول إنهم في اعتقادي قد حققوا جانباً كبيراً من النجاح في المساعدة على توجيه الجهود المبذولة على الصعيد العالمي وتركيزها على الخطر العالمي المتمثل في الإرهاب.

وقد قُصد بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ، كما ذكر آخرون، تعزيز قدرة أعضاء المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب في الأجل الطويل. وليس لهذا الصراع حد زمني ولا نهاية يمكن التنبؤ بها. وسوف يتاح لنا بمرور الوقت العودة بشكل دوري لتقييم ما نفعله. وأنوّه في هذا الصدد وأرحب بالفكرة التي أعرب عنها السفير غرينستوك من أن لجنة مكافحة الإرهاب ستحافظ على إمكانية إجراء حوار مع جميع الدول ومع كل دولة على حدة بينما تواصل هذه العملية مسيرتها، لأننا جميعاً على ما أرجو سنتكيف كلما تعلمنا المزيد وكلما أحرزنا تقدماً في المعركة ضد الإرهاب.

ويقع على جميع الدول التزام بالامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، سواء من حيث العملية التي يبسطها أو الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني. ونحث الأعضاء الذين لم يقدموا التقارير إلى اللجنة على القيام بذلك. ونشجع الأعضاء الذين لديهم القدرة على مد يد المساعدة أن يقدموها لمن يحتاجون إليها، ولمن يريدون الانضمام إلى الحرب على الإرهاب ويحتاجون إلى العون في ذلك، ولمن يريدون أن يطبقوا القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الوجه الأكمل ويلزمهم العون في هذا الصدد. وثمة عدد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، تشارك في هذا الجهد الرامي إلى توفير المساعدة، ونحن نريد أن نشجع الجميع على بذل ما يستطيعون في هذا الصدد.

وأريد أيضا أن أُثني على رؤية السفير غرينستوك المتمثلة في أن يتصف ما تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب من عملية وجهد بالحيوية والنشاط، بما في ذلك إجراء حوار أكثر مباشرة مع الأعضاء، في المرحلة التالية من عمل لجنة مكافحة الإرهاب، وفي تلبية الشواغل المتعلقة بفشل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أو الامتثال لجميع أحكامه.

وأريد أن أشارك الآخرين في التأكيد على أهمية الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب. فلتلك المنظمات – الراغبة في المشاركة في الكفاح – دور رئيسي للاضطلاع به، لأننا نعتقد أنها توفر محفلا محليا وإقليميا لتبادل الآراء والعمل والتشجيع والمساعدة. وهي في وضع جيد يؤهلها لتشجيع أعضائها على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهي أيضا في وضع جيد يؤهلها لمساعدة اللجنة في رصد وتنفيذ وتعزيز الدعم الدولي للجهود التي تبذلها.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة تعميق الاتصالات بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية التي تشارك في مكافحة الإرهاب. ونحن بطبيعة الحال نؤيد المسار الذي أوجزه السفير غرينستوك بشأن المستقبل، ونرحب باستمرار القيادة القوية التي أظهرها وزملاءه في هذا المسعى.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر السفير غرينستوك على قيادته الممتازة والرحبة للجنة مكافحة الإرهاب، وعلى العمل الهام الذي تم الاضطلاع به حتى الآن. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة وفريق الخبراء التابع للجنة مكافحة الإرهاب. فالمهمات التي

يضطلعان بها تيسّر إلى حد كبير التنفيذ الفعال والموحد للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من جانب الدول الأعضاء.

إن مشروعية عمل اللجنة والتقيد العالمي به يدل عليهما بوضوح عدد التقارير المقدمة إليها. ونحن نتطلع إلى تقديم تقارير من جميع الدول الأعضاء.

والمعلومات المقدمة حتى الآن تفيد بأن مجموعات الإرهابيين تجد بالفعل صعوبة متزايدة في تلقي التمويل عبر الأقنية الدولية.

وبغية أن تعمل التدابير القانونية والمالية المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) حسبما هو متوخى، من الضروري أن تنفذ جميع الدول الأعضاء العوائق نفسها التي تعترض نقل أموال الإرهابيين. والنرويج تؤيد نهج اللجنة في توفير المساعدة إلى الدول التي لم تستطع أن تقدم إلى اللجنة تقارير عن تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن قدمنا معلومات إلى اللجنة عن الخبراء النرويجيين المتوفرين في مختلف الميادين ذات الصلة.

وتقدر النرويج عاليا تعاون البلدان الأفريقية وشراكتها في مكافحة الإرهاب. ولقد أبرمت النرويج مؤخرا اتفاقا مع منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مشروع يرمي إلى التنفيذ الفعال والشامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في المنظمة ودولها الأعضاء.

ونرى أنه لا يوجد تعارض بين الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من جهة، والالتزام بحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى والتنفيذ الفعال للتدابير المناهضة للإرهاب على الصعيد الوطني ينبغي ألا يعتبرها أحد عذرا لرفض الحقوق والحريات الأساسية. واستمرار الاتصال بين لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سيثبت أنه مفيد على نحو متبادل.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعبّر عن دعم وفدنا لعمل لجنة مكافحة الإرهاب، وللجهود الدؤوبة التي يقوم بها السفير جيريمي غرينستوك، رئيس اللجنة، ونوابه وأعضاء اللجان الفرعية والخبراء المستقلون، بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لقد استطاعت اللجنة خلال المرحلتين السابقتين القيام بعمل هام في مجال تنفيذ ولايتها، وتمثل ذلك بتفاعل الدول الأعضاء الواضح معها والذي برز من خلال عدد التقارير التي تلقتها اللجنة، وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإنجاز اللجنة دراسة عدد كبير من التقارير وإعداد رسائل ردود للدول تضمنت طلب الحصول على معلومات إضافية أو نصوص تشريعية بهدف مواءمة تشريعاتها الوطنية مع مكافحة الإرهاب. وكان قد بيّن السير جيريمي في بيانه قبل قليل الإحصاءات حول هذه التقارير وهي إحصاءات مشجعة.

إن اللجنة تدخل الآن في مرحلة عملها الثالثة، وهي مرحلة هامة ستتلقى خلالها ردودا على استفسارات الخبراء، ونصوصا تشريعية وقانونية حول كيفية مواجهة الحكومات لهذه الآفة الخطيرة.

ووفدنا على يقين بأن عدم تقديم بعض الدول لتقاريرها إلى اللجنة، وهذه الدول قد بلغت ٥٠ دولة، لا ينطوي أبدا على سوء نية أو أية رغبة في عدم الامتثال لتنفيذ هذا القرار بل لأسباب بيّنها السير جيريمي غرينستوك. نعتقد أن أسباب ذلك تعود إلى نقص في الموارد المالية والتقنية الإدارية، إذ أنه ليست لجميع الدول قدرات متساوية لتكريس ما يلزم من موارد بشرية ومالية وفنية للنظر في التشريعات القائمة وتحديثها ومواءمتها مع متطلبات القرار. ويعود للمجتمع الدولي وللجنة تقديم يد المساعدة لهذه الدول

لتحقيق الهدف المنشود وهو عالمية الاستجابة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وإنه من المشجع أن اللجنة قد نظرت في هذه المسألة وقررت إنشاء آلية لتوفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها وأعربت عن حاجتها إلى المساعدة، أو تلك التي لم تتمكن من تقديم تقاريرها حتى الآن. وفي هذا الصدد نتطلع إلى تعيين الخبير السابع المخصص لتنسيق المساعدات الممكن تقديمها، وإنشاء صندوق استئماني لدعم هذه المساعدات.

إن وفدنا يدعم خطة العمل القادمة التي ستضطلع بها اللجنة، ويؤكد على أهمية استمرار مكتب اللجنة ورئاسته بأعمالهم تبعا للنجاح الذي تم إحرازه في المرحلتين السابقتين. ونؤكد على الأهمية القصوى لدور الأمانة العامة في الأمم المتحدة لمساعدة اللجنة في النهوض بالتزاماتها، سواء بتقديم الترجمة أو الخبرات اللازمة، وكون هذه الأمانة هي ذاكرة الدول في الأمم المتحدة، ولا سيما أن هذه الدول بحاجة إلى المساعدة سواء كان من خلال وفودها في نيويورك أو في العواصم. ونؤكد مرة أخرى الأخذ بعين الاعتبار أن تكون لجنة الخبراء ممثلة جغرافيا بعدالة منصفة.

لقد عبّر وفدنا عن موقفه بشكل مفصّل في الجلسة السابقة التي عقدت بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأكدنا مرارا على ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مرتكبه سواء إرهاب أفراد أم دول. إننا نرى أن من واجب المجتمع الدولي الآن، وأكثر من أي وقت مضى، أن يضع حدا لهذا الخلط المقصود والإبهام حول تعريف الإرهاب الذي نكافحه جميعا. وعلينا في الوقت ذاته أن نقر بأن تجاهل التعريف قد شجع البعض على تجاهل القيم والأعراف والقوانين الدولية، مما يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقوانين الدولية والقانون الإنساني الدولي.

كما أن هذا يفسح المجال لإطلاق التهم بارتكاب أعمال الإرهاب بشكل انتقائي وعشوائي ومزاجي على أفعال محددة، ويترك أفعالا أخرى خارجة عن هذا الوصف، كإرهاب الدولة حين تقوم بجرائم حرب وإبادة للجنس البشري. ولهذا ينبغي على المجتمع الدولي أن يكون أكثر موضوعية وجرأة في وصف ما يرتكب من جرائم قتل وتدمير بحق الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

إن هناك مئات الملايين من العرب يتطلعون إلى تعاون اللجنة والمجتمع في التشجيع على تحديد مفهوم الإرهاب وتعريفه للخروج من هذا الفراغ والاقتراب من الحقيقة، إذا كنا فعلا نريد محاربة الإرهاب بحق.

ونؤكد لكم من جديد استعداد سوريا للمساهمة في كل ما من شأنه تعزيز عمل لجنة مكافحة الإرهاب، ونشيد بالزخم الدولي لدعم عملها.

السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن تهانئي وامتناني للسير جيريمي غرينستوك على المعلومات الأخيرة المفصّلة والمنيرة للأذهان التي قدمها إلينا للتو فيما يتعلق بعمل اللجنة التي تولى رئاستها بقدر كبير من الكفاءة والالتزام والمهارة. ويجب أن أقول إننا أصبحنا نتعود على إمتاع السفير غرينستوك لنا. فإننا نندفع دائما بسرور كبير لسماع الإحاطات الإعلامية التي يقدمها عن أعمال اللجنة. وكما سيفهم المجلس، يسر الكاميرون أن تؤيد الإشادة المستحقة تماما التي وجّهها إليه سفير فرنسا وآخرون ممن تكلموا قبلي على عمله النشط على رأس اللجنة.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية لم تكن ذات أثر مباشر تمثّل في إثارة الخوف الذي يجمد الدم في العروق فحسب، بل كانت أيضا بداية التزام أكبر من قِبل المجتمع الدولي بالسلم والأمن الدوليين وبروز شعور بالتعبئة

والتضامن في مكافحة الإرهاب، الذي يمثِّل في الواقع إنكارا لحق الحياة. والإدانة الجماعية التي برزت عقب أحداث أيلول/سبتمبر دليل على درجة الاشمئزاز التي أثارتها تلك الأعمال، التي قد تكون آثارها أبدية. ولكن الأمر المهم، فوق تلك الإدانة وفيما وراءها، هو العمل الفردي والجماعي للدول. ولهذا فإننا نولي أهمية كبيرة لاعتماد تدابير ملموسة وللتعاون الحقيقي على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي نعتقد أنه أفضل دليل تفصيلي متوفر لدينا في هذا الميدان.

وبصرف النظر عن الشجب الذي أعرب عنه على أعلى مستويات الدولة، وبينما ننتظر اعتماد تشريع وطني أكثر تفصيلا في هذا المجال، فإن الكاميرون تملك بالفعل إطارا قانونيا عاما لتشكيل الأساس الفعال لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي دعمته الكاميرون تماما منذ البداية. والتقرير الذي قدمه بلدي إلى اللجنة يوضح الأمر بوجه خاص في ذلك الصدد. وسنكون بالطبع مستعدين على النحو الواجب لتقديم أي معلومات إضافية مطلوبة منا.

لقد برزت لجنة مكافحة الإرهاب إلى حيز الوجود منذ ستة أشهر. ونحن نجتمع هنا اليوم لمحاولة تقييم التقدم المحرز حتى الآن ولنتطلع إلى المستقبل. وأود أن أقول بشكل مباشر إن هيكل اللجنة وأساليب عملها، كما وصف لنا ذلك رئيس اللجنة في إحاطته الإعلامية الاستهلالية، تحظى بالدعم الكامل من الكاميرون. وفيما يتعلق ببيان الموازنة، إذا كنا نستطيع في الواقع وضع بيان للموازنة، أود أن أقول إننا دُهشنا لعدد التقارير التي درستها اللجنة في فترة زمنية قصيرة كهذه. فدراسة ٦٢ تقريرا من حوالي ١٤٣ تقريرا عمل رائع حقا، خصوصا بالنظر إلى أنه كان يتعين على اللجنة أن تنظم نفسها وتبدأ دراسة التقارير أثناء إنشائها وبينما كان يُكتب مرشدها العملي. وذلك عمل جدير بالثناء العالي. وينبغي أن نُشجع هذه السرعة.

لقد أمكن القيام بهذا العمل بفضل استراتيجية الشفافية الطموحة التي وضعتها لجنة مكافحة الإرهاب، وبفضل الأهلية المهنية للخبراء الستة وأعضاء اللجان الفرعية الثلاث، الذين نود أيضا أن نكرر تشجيعنا لهم.

وسوف تواصل الكاميرون، من جانبها، تقديم إسهامها إلى اللجنة الفرعية ”ألف“، التي هي أحد أعضائها، من أجل تمكين لجنة مكافحة الإرهاب من إنجاز برنامجها لفترة التسعين يوما الثالثة، ومن الجلي أن اللجنة لا يمكنها إنجاز مهمتها بفعالية ما لم تف جميع الدول بالتزاماتها بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي تدعوها إلى تقديم تقاريرها الوطنية عما تتخذه من تدابير لمكافحة الإرهاب.

ولذلك، وفي إطار استعراض أنشطة اللجنة خلال الأشهر الستة الأولى، يود وفدي أن يثير أربع نقاط محددة تتعلق بالتقارير الوطنية، والعلاقة بين اللجنة والدول، والعلاقات بين اللجنة والمنظمات الدولية، إضافة إلى مشكلة مهمة جدا هي: المساعدة المقدمة إلى الدول.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أي التقارير الوطنية، لا نملك إلا أن نرحب بالخطوة الكبرى التي تم اتخاذها. فعلى الرغم من كون اللجنة جديدة وكون ميدان عملها جديدا، فقد سبق لرئيسها أن أبلغنا أن ١٤٣ بلدا قد قدمت بالفعل تقاريرها. وأعتقد أن هذا عدد مشجّع. ونحن على ثقة من أن بقية الدول لن تتقاعس عن تقديم تقاريرها في الشهور المقبلة، إذ أنها تدرك جيدا أن محاربة هذا البلاء محاربة فعالة تتوقف إلى حد بعيد على مدى تضامن المجتمع الدولي. إذ لا يتأتى بغير المشاركة ومعرفة التدابير الوطنية المتخذة للتخلص من هذه الأعمال الفظيعة.

أما النقطة الثانية، فتتعلق بالعلاقة بين اللجنة والدول الأعضاء. ونحن نرى أن الحوار الدائم منذ البداية جدير بأن يستمر ويتعزز. ولذلك، فقد رحبت الكاميرون، شكلا

وموضوعا، بالرسائل التي بُعث بها إلى الدول بعد النظر في تقاريرها الوطنية. كما يبدو لنا أن عمليات الإحاطة التي تقوم بها اللجنة بانتظام هي أفضل طريقة لتمكين جميع الدول من الإحاطة إحاطة كافية بأنشطة اللجنة. ولذلك ينبغي الاستمرار في عمليات الإحاطة هذه. كما أن مشاركة عدد متزايد باطراد من أعضاء المجلس في مناقشاتنا وحضور عدد كبير من الناس هذه المناقشات، يؤكد اهتمام الدول والتزامها بمحاربة هذا البلاء.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بعلاقة اللجنة بالمنظمات الدولية. وتعتقد الكاميرون أن الحوار بين اللجنة والمنظمات العالمية، والإقليمية، ودون الإقليمية التي لديها برامج لمكافحة الإرهاب أو تعتزم أن يكون لديها مثل هذه البرامج، لا يمكن إلا أن ييسِّر تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا فعالا. ولذلك، تعتقد الكاميرون أنه ينبغي تكثيف مثل هذا الحوار، وأنه ينبغي في الوقت نفسه للجنة أن تظل وفية لولايتها.

أما النقطة الأخيرة التي نود التأكيد عليها، فتتعلق بأهمية تقديم المساعدة التقنية إلى الدول. وكما قال المتكلمون السابقون، فإن هذه المساعدة ضرورية ولا غنى عنها لإقامة وتعزيز الهياكل والقدرات الوطنية والإقليمية اللازمة لمكافحة الإرهاب؛ وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعرض النرويج التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. كما نود العودة إلى طلبنا المتعلق بتقديم المساعدة من اللجنة ودولها الأعضاء للمنظمة وعقد حلقات إقليمية ووطنية للتوعية في هذا الصدد. ونحن نعتقد أن من الإجراءات التي يمكن أن تفيد جدا في هذا الصدد، تعيين خبير يُعنى حصرا بطلبات المساعدة. ونحن نؤكد على هذه النقطة، لأن الكاميرون تعتزم، على الصعيد الوطني، التعريف في شتى أنحاء أراضيها بجميع الصكوك القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وبطبيعة الحال، فإن الجهات الرئيسية المستهدفة هي الهيئات الإدارية، والقضائية والعسكرية، وهيئات إنفاذ القوانين، فضلا عن الاتحادات اللامركزية والمجتمع المدني. علما بأن إنجاز هذه العملية يتطلب تعاونا متنوعا ومتعدد الأبعاد من شركائنا.

وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة في المستقبل، فإن الكاميرون تؤيد تأييدا تاما برنامج العمل لفترة التسعين يوما القادمة الذي قدّمه رئيس اللجنة، وتؤكد من جديد استعدادها للإسهام في نجاح اللجنة.

وختاما، تود الكاميرون التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى العمل بفعالية على اعتماد اتفاقية شاملة ضد الإرهاب. وكما أكدنا من قبل، فإنه لا يمكن إلا لمثل هذه الاتفاقية ملء الفراغ القانوني الراهن، والتعامل مع الإرهابيين أعداء الحياة.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به سفير كوستاريكا باسم مجموعة ريو.

وأود أن أبدأ بشكر السفير غرينستوك على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته رئيس لجنة مكافحة الإرهاب وجهوده التي لا تعرف الكلل للمحافظة على العلاقات الدائمة مع الدول الأعضاء ومختلف الهيئات والمنتديات باسمنا. هذه مهمة لا تقدر بثمن ما فتئ مخلصا جدا لها.

إن العلاقات مع المنظمات الإقليمية مسألة ذات أولوية بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب. وإن تبادل الخبرات الذي شرعت به اللجنة مع منظمة الدول الأمريكية، من بين منظمات أخرى، أتاح لها أن تطّلع على بعض الأنشطة التي يضطلع بها على صعيد نصف الكرة الغربي وعلى الصكوك التي اعتمدت بصورة فعالة من أجل مكافحة الإرهاب. ولذلك فإن من الضروري أن تعزز اللجنة علاقاتها مع هذه الهيئات، كما أشير إليه في الإحاطة الإعلامية .

في المرحلة القادمة سيتعين على اللجنة أن تعتنق رؤية أوسع تشمل الاتفاقات الإقليمية الحالية المتعلقة بإجراءات

مكافحة الإرهاب بغية ضمان الأمن الإقليمي. ويجري حاليا تقييم التقارير الوطنية بدون أن توضع بشكل صريح في سياق إقليمي.

ونعتقد بأن اختصاص لجنة مكافحة الإرهاب يسمح لها ويتطلب منها استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرفها، مثل فريق الخبراء ودليل المساعدة التقنية وما يسمى بالصندوق الاستئماني، للقيام بجملة أمور منها المحافظة على حوار مرن مع المنظمات الإقليمية. ويتعين عليها في الوقت نفسه أن تنشئ من أدوات مكافحة الإرهاب المتاحة لها ماهو فعال حقا على الصعيد الإقليمي، وما سيكون له بالتالي تأثير على الصعيد الوطني.

ويشعر وفدي بأن هذا لا يقتضي ضمنا جواز تدخل لجنة مكافحة الإرهاب في وظائف الوكالات الإقليمية، مما يضعف حكمها الذاتي واستقلالها. بالعكس، إنه يقوي الصلات مع المنظمات بتشاطر المعلومات، وإنشاء الآليات والاضطلاع بالأنشطة التعاونية الفعالة اللازمة للمساعدة التقنية والمالية من أجل مكافحة الإرهاب، واتخاذ تدابير قانونية وحكومية فعالة وتعزيز أجهزة مراقبة الحدود، في امتثال للالتزامات الدولية للدول بالتصديق على الاتفاقيات الدولية التي اعتمدتها الأمم المتحدة للقضاء على الإرهاب.

وما من شك في أن من المهم من أجل تيسير المساعدة التقنية والمالية التي تحتاج إليها الدول الأعضاء، إنشاء فريق الخبراء ووضع دليل المساعدة التقنية، وهما مهمتان تضطلع بهما اللجنة حاليا. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نؤكد على جودة وقدرة فريق الخبراء، الذي يعزى إليه الكثير من نجاح آخر مرحلة. كما نحث على التغلب على العقبات أمام التعجيل بتعيين الخبير المسؤول عن تعزيز العلاقات مع المنظمات والدول وتقديم المساعدة التقنية والمالية الضرورية لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أؤكد على أهمية إنشاء صندوق استئماني فعال ومؤثر ومزود بالأموال الكافية اللازمة لتقديم المساعدة التقنية التي تحتاج إليها الدول لكي تنفذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتعتبر النتائج التي حققتها اللجنة خلال الأشهر الستة الأولى من عملياتها غير ملموسة أساسا أو غير ظاهرة بسهولة فيما يتعلق بالهدف الأصلي المتمثل في رفع معايير الدول في كفاحها ضد الإرهاب. بيد أن تحليل التقارير التي قدمتها الدول ورد فعل المنظمات الإقليمية والدول على الطلبات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يكشفان بلا شك أن الهدف المنصوص عليه في القرار قد بدأ تحقيقه.

ويتسم ذلك بالأهمية لأننا يتعين علينا، في العديد من الحالات، أن نبني حيثما لم يكن هناك شيء يُبنى عليه. بيد أن ما هو ضروري أن تكون كل دولة، في ضوء أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب ذاتها، قادرة على إظهار بعض النتائج الملموسة والفعالة في كفاحها ضد الإرهاب وأن تظهر لجنة مكافحة الإرهاب أنها تتصرف في حملة عالمية عنيفة لمقاومة أخطر تهديد يواجه البشرية في مطلع القرن الجديد. وهذا كله هام جدا، كما قال السفير محبوباني.

أختتم بالمناشدة بأن نظل متيقظين للإرهاب، الذي لا يعرف الرحمة ولا يهدأ له بال وهو دوما يتحين الفرص والوقت المناسب والمكان المناسب لعرض قوته التدميرية ولبذر الخوف والارتباك في نفوس الناس.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): في البداية، يود وفدي أن يهنئ السفير غرينستوك على عمله الممتاز في قيادة لجنة مكافحة الإرهاب وأن يعرب عن الأمل بأن يواصل العمل في ذلك المنصب ستة أشهر أخرى. كما نشكر رؤساء اللجان الفرعية الثلاث ونعرب عن

تقديرنا للخبراء وموظفي الأمانة العامة الذين يعملون مع السفير غرينستوك.

وكان إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب ردا إبداعيا من المجتمع الدولي على المشاكل التي تتعلق بالسلام والأمن. وكان تعبيرا عن استعداد الدول لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي لم يسبق له مثيل في طلباته الموجهة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهكذا فإن لجنة مكافحة الإرهاب تشكل أداة لتنفيذ هذه الطلبات وتمثل تقدما في مجال تعزيز قانون الأمن الدولي ودور الأمم المتحدة الخاص في الكفاح ضد الإرهاب. ولن يقتصر أداء اللجنة على تقرير نجاح هذا الكفاح الحيوي لزماننا فحسب، وإنما سيقرر أيضا تقدم القانون الدولي وتعزيزه كعامل تحضر.

ونشعر بأن اللجنة يجب أن تواصل كفالة التعاون والشفافية والموضوعية في عملها وأن تتفادى أي تسييس لأنشطتها مهما كلف الأمر. ويعتقد وفدي بأن هناك خمس فرضيات يجب أن توجه عمل اللجنة والأمم المتحدة.

أولا، يجب أن تواصل التمتع بالدعم والتصميم السياسي من الدول الأعضاء من أجل الامتثال للالتزامات التي تنبثق من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والالتزامات الواردة في المعاهدات والاتفاقات الدولية الراهنة.

ثانيا، يجب تعزيز تصميم الدول على مكافحة الإرهاب ضمن سياق الاتفاقات المتعددة الأطراف والجهود والأعمال التي تضطلع بها في سياق القانون الدولي، بالمقارنة مع الأنشطة الأحادية الطرف.

ثالثا، لا بد من المحافظة على قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على ضمان تنفيذ قراراتهما. ومن ثم تنشأ أهمية عمل اللجنة وأهمية الدعم الذي يتعين علينا جميعا أن نقدمه لها.

رابعا، يعتقد بلدي بأن المصداقية والشفافية مسألتان جوهريتان لأنهما تضمنان ثقة المجتمع الدولي في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وفي فعالية قراراتها وصكوكها. وتشكل مصداقية اللجنة في مكافحة الإرهاب بفعالية دعما حاسما لأعمالنا القانونية والمؤسسية المتعددة الأطراف. وتعزز جلستنا المفتوحة اليوم مصداقية وشفافية أعمال اللجنة. من أجل هذا يتعين على اللجنة أن تواصل - حسبما فعلت حتى الآن - العمل على أساس الثقة من خلال الحوار بين أعضائها ومع جميع الدول الأعضاء. ولقد تحقق ذلك حتى الآن خلال الجلسات غير الرسمية المفيدة للغاية التي نظمها السفير غرينستوك مع الدول الأعضاء.

خامسا، نعتبر أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومراعاة القانون الدولي مسألتان ضروريتان لأعمال اللجنة. وترى المكسيك أن التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب يتعين ألا تضر بحماية حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين الحقيقيين. وبخلاف ذلك، سوف تقل مشروعية كل جهودنا الرامية إلى القضاء على الإرهاب وتتعارض بدرجة كبيرة مع المبادئ التي لا بد أن تنظم أعمالنا.

ويتمثل التحدي في مجال مكافحة الإرهاب في تحقيق التوازن بين الحماية الشاملة لحقوق الإنسان والقدرة على الرد على الإرهاب. ويستند النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان إلى ميثاق الأمم المتحدة وصكوك قانونية أخرى. ونتيجة لذلك، تلتزم الدول الأعضاء بصورة دائمة وفي كل الظروف بضمان امتثال سلوكها لهذه المقتضيات القانونية.

من أجل هذا يولي وفدنا اهتماما خاصا للإحاطة الإعلامية التي ستقدمها للجنة السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تتلقى اللجنة

إحاطات إعلامية منتظمة بشأن هذه القضية من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان مواصلة الجهود التي تبذلها اللجنة لاستكمال استعراضها المبدئي للتقارير الوطنية في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو. وسوف تتمكن اللجنة بفضل الوفاء بالمواعيد المحددة من المضي قدما في عملها بخطى مرضية تتسم بالكفاءة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن تواصل اللجنة بذل جهودها لتحقيق وحدة المضمون في الرسائل التي توجهها إلى الدول كنتيجة لتحليلات الخبراء لتقاريرها الوطنية.

المساعدات الدولية التي تطلبها الدول تتسم بأهمية رئيسية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وينبغي أن تواصل اللجنة مبادراتها بتقديم المساعدة إلى الدول التي تحتاج إليها. وبصدد هذا المسعى ينبغي أن تتمتع اللجنة بكل ما يمكن أن تقدمه المنظمة لها من مساعدات ودعم. وتحتاج اللجنة أيضا إلى الاستمرار في زيادة المساهمات لها.

ولهذا، ننظر بعين التقدير إلى رؤية الرئيس التي جاءت في حينها بشأن التقدم بموجب استراتيجية تنسيقية بين الدول والمنظمات على الصعيدين الدولي والإقليمي بهدف تحسين القدرة على مكافحة الإرهاب وتجنب الازدواجية بين شتى برامج المساعدة.

وننظر بعين التقدير إلى الحوار الذي أُجري منذ أسابيع قليلة مع سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. وأود أن أذكر أن منظمة الدول الأمريكية اعتمدت مؤخرا مشروعا لاتفاقية مشتركة بين البلدان الأمريكية لمنع الإرهاب والقضاء عليه، في إطار فريق عمل ترأسته المكسيك.

وتتسع جهودنا في هذا المجال أيضا لتشمل المستوى دون الإقليمي، وبالتحديد أمريكا الشمالية. وتعمل المكسيك مع الولايات المتحدة وكندا لوضع استراتيجيات ثلاثية لتوفير الأمن على الحدود بغية منع انتقال الإرهابيين عبر منطقتنا. وأود أن أؤكد أيضا على الجهود التي تبذلها اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب في مجال تحسين الأمن على الحدود.

ثمة عنصر آخر يتعين بحثه في مجال مكافحة الإرهاب يتمثل في أنه لا بد لنا أن نصر على أن تكون جميع الجهود وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. استخدام القوة ليس بدون قيود؛ ولا بد أن ينظمه تفسير صحيح للحق الشرعي في الدفاع عن النفس ولا بد أن يتفق في كل الظروف مع مبدأ التناسب.

أخيرا، أود أن أذكر أن بلدي يؤيد الاقتراحات والبيانات التي سيُدلى بها في وقت لاحق باسم مجموعة ريو.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للسفير غرينستوك على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

لقد قامت لجنة مكافحة الإرهاب، تحت رئاسته، بأعمال كثيرة مثمرة منذ إنشائها. وصاغت برنامج عمل واقعيا، وحاز نهجها الصريح والنزيه والشفاف على تقدير كل الأعضاء فيها.

وفي سياق نظر اللجنة في التقارير الوطنية في الوقت الراهن، تسترشد اللجنة بالأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومبادئ العمل التوجيهية ذات الصلة. وقد حققت لجانها الفرعية تقدما حسنا بفضل التعاون والتنسيق الجيد. ونعتقد أن الفضل في كل ذلك يرجع إلى القيادة المقتدرة لرئيسها ونواب رئيسها، الذين يحظون بالتعاون الفعال والدعم النشط من الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. ويمكن أن يعزى أيضا إلى الجهود التي يبذلها الخبراء والأمانة العامة.

ونحن، شأننا شأن غيرنا من أعضاء المجلس، نصدق على برنامج العمل لفترة الـ ٩٠ يوما الثالثة التي وافقت عليها اللجنة، ونؤيد التشكيل الحالي للمكتب.

ونعتقد أن هناك نقطتين تستحقان انتباه اللجنة. أولا، يجب التركيز على المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ هذا القرار. ونرجو أن يجري في أقرب وقت ممكن إنشاء صندوق للمساعدة، في إطار الأمم المتحدة، يساعد الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وثانيا، يجب أن نتذكر دائما أن الهدف الرئيسي للجنة مكافحة الإرهاب هو مساعدة الدول الأعضاء بحيث تتمكن من تحسين قدرتها التشريعية والإدارية لمكافحة الإرهاب والاشتراك بشكل أكثر فعالية في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب أن يكون الاستعراض مركزا لأن ذلك سيساعد لجنة مكافحة الإرهاب على إتمام نظرها في التقارير الوطنية وفقا للجداول الزمنية المحددة.

وقد استمرت المكافحة الدولية الحالية للإرهاب طيلة أكثر من سبعة أشهر، منذ أيلول/سبتمبر الماضي. وقد ظهرت بعض المشاكل العملية أثناء هذه المكافحة وأثارت قلق المجتمع الدولي، ويجب على المجلس أن يولي الانتباه الواجب لهذه المشاكل. ويجدر بنا أن ننظر في مسألة ما إذا كان يجب على لجنة مكافحة الإرهاب أن تتصدى لبعض المشاكل في الوقت المناسب وفي الشكل الذي يجب أن يتخذه ذلك التصدي. وترجو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يواصل المجلس الاضطلاع بدوره الجوهري في المكافحة الدولية للإرهاب.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر السفير غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية الشاملة الغنية بالمعلومات عن أعمال اللجنة. ويضم وفد بلادي صوته إلى الآخرين في الثناء عليه وعلى معاونيه على العمل الممتاز الذي اضطلعت به اللجنة. وأود أن أعرب كذلك عن ارتياحي للإسهام الضخم من جانب الأمانة العامة والخبراء في أعمال اللجنة.

ويؤيد وفد بلادي الآراء والتعليقات التي أعرب عنها السفير غرينستوك فيما يتعلق بأعمال اللجنة، وندعم تماما محتوى مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد بعد هذه الجلسة.

إن الاستجابة الهائلة من جانب الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا تبين التحالف العالمي الدولي ضد آفة الإرهاب فحسب، بل تعطي دليلا واضحا أيضا على رغبة كل دولة من الدول الأعضاء في تخليص أرضها من الإرهاب. وقد يكون هذا أول قرار يحصل على هذه الدرجة من الدعم والإشادة من الدول الأعضاء. ويجب أن يحدث هذا. فعندما نرى الفظائع العشوائية والعنف القاسي يحل بالمواطنين الأبرياء من جراء أعمال الإرهاب الوحشية، وعندما نقيم الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والتدمير الناتج عن الأعمال الإرهابية غير المسؤولة، وفوق كل ذلك، عندما نتصور البلاء والصدمات التي يعاني منها الضحايا وأسرهم، بما فيها من نساء وأطفال، ندرك الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات فورية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بغية القضاء على الوباء الذي يمثله الإرهاب.

إن العمل الذي اضطلعت به لجنة مكافحة الإرهاب أثناء فترتي الـ ٩٠ يوما الأولى والثانية عمل هائل. وإننا، فوق كل شيء، نقدر الأسلوب الشفاف والعادل الذي عملت به اللجنة. وندعم بشدة الإجراءات التي اعتمدت، فقد كانت مفيدة جدا في وضع تدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء واللجنة. وحيث أن موريشيوس أحد نواب رئيس اللجنة،

فإن وفد بلادي يود أن يشكر أعضاء المجلس على الثقة التي وضعوها فينا. وسنواصل العمل بتصميم وتحمل مسؤولية نائب الرئيس خلال الأشهر الستة القادمة بكل تفان.

ولا يمكن محو الإرهاب من هذا الكوكب دون مشاركة صادقة وحقيقية من جانب جميع البلدان، فرادى وجماعات. وتقديم البلدان للتقارير ليس إلا المرحلة الأولى من هذه العملية. وسيتطلب العمل البناء لمكافحة الإرهاب أكثر من التعهدات والوعود. والإنفاذ الفعال على الصعيد المحلي للاتفاقيات الدولية التي توقّع عليها الدول الأعضاء من شأنه أن يكون بداية طيبة. ومن الضروري، بالإضافة إلى ذلك، أن يدرج كل بلد أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في تشريعاته الداخلية.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات حول خبرتنا بوصفنا نائب رئيس للجنة ورئيسا للجنة الفرعية باء. لقد واجهنا عديدا من الأسئلة من الدول الأعضاء التي دعيت حتى الآن لحضور اجتماعاتنا لكي تحيط علما بمشاريع الرسائل التي وجهت إليها إثر تقييم تقاريرها. ونود هنا أن نتشاطر بعض نواحي قلقها.

أولا، سألت دول عما إذا كانت بعض الأسئلة الواردة في مشروع الرسالة تتعدى نطاق واختصاص ولاية القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وثانيا، سألت عما إذا كانت الإجابات على الأسئلة الواردة في الرسائل تساعد بأية طريقة على فهم أو على استنتاج ما إذا كان بلد ما قد امتثل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أو ما إذا كان قد اتخذ الخطوات الكافية لمعالجة مشكلة الإرهاب الدولي. ثالثا، سألت عن الإجراءات القادمة التي تتخذ بعد إجراء دراسة متعمقة على مستوى لجنة مكافحة الإرهاب لتقارير جميع الدول الأعضاء.

وبينما لا توجد لدينا ردود واضحة ودقيقة على هذه الأسئلة، فإننا نعتقد أن الأهداف المحددة في القرار أهداف واضحة. وسيساعدنا البيان الشامل جدا للرئيس اليوم على توضيح كثير من النقاط التي أثيرت.

هناك سؤال وجيه آخر يتعلق بالعلاقة بين احترام حقوق الإنسان وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وترى كثير من الدول الأعضاء أنه يجب ألا تكون تدابير مكافحة الإرهاب سببا في انتهاك حقوق الإنسان. ومن المهم أن نذكر أنفسنا بما ذكره الأمين العام في اجتماع لجنة حقوق الإنسان في جنيف في ١٢ نيسان/أبريل من هذا العام. فقد قال:

> ”في حين أن المسؤولية الأساسية للمجلس هي صون السلم والأمن الدوليين، فإن هذه اللجنة تقع على عاتقها مسؤولية خاصة عن تعزيز التنفيذ الدولي لحقوق الإنسان. ولهذا، يجب أن تبذل جميع الجهود لحماية المهددين بانتهاك حقوق الإنسان، سواء كانت هذه الانتهاكات نتيجة مباشرة للإرهاب أو ارتكبت باسم مكافحة الإرهاب“.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بملاحظتين. أولا، الإرهاب عدو للسلام والحياة والأمل والمجتمع. وهو عدو كل ما يجب علينا أن نناضل من أجله وعدو لتطلعات الأفراد العاديين. ثانيا، لكي نحارب الإرهاب ونستأصل جذوره من هذا الكوكب، من المهم أن نعالج أسبابه.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على ترتيب جلسة اليوم العلنية للمجلس حول أعمال لجنة مكافحة الإرهاب.

وتضم أيرلندا صوتها تماما إلى البيان الذي ستدلي به اسبانيا فيما بعد في هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي.

لا يزال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يشكل حجر الزاوية في الحرب التي يشنها المجتمع الدولي على الإرهاب الدولي. ولجنة مكافحة الإرهاب، من جانبها، تضطلع بدور

لا غنى عنه في رصد وبلورة استجابة الدول لتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكما يتضح من برامج عمل الـ ٩٠ يوما الثلاثة، فإن اللجنة تضطلع بذلك على نحو شامل ونشط، ويرى وفد بلادي أنها تضطلع بذلك أيضا بحساسية إزاء مقدار المهام المطلوبة وبانفتاح إزاء آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووجهات نظرهم، وبروح من الحوار الحقيقي والشفافية. وتقدر أيرلندا ذلك تقديرا كبيرا.

وأود بشكل خاص أن أسجِّل كما فعل غيري هذا الصباح تقديرنا العميق لعمل رئيس لجنة مكافحة الإرهاب السفير غرينستوك. وأود أيضا أن أشكره بالإضافة إلى زملائه في بعثة المملكة المتحدة وفي لندن على العمل الذي اضطلعوا به. إن حجم مهمة إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب وجعلها تبدأ مهامها بداية قوية كان عملا مرهقا وصعبا. وقد احتاج من السفير غرينستوك بذل وقت وطاقة كبيرين. ولذلك أود أن أشكره بحرارة على ذلك. وتقدر أيرلندا العمل المتفاني والملتزم لنواب الرئيس الثلاثة، والخبراء الذين تم تعيينهم لمساعدة اللجنة وطبعا الأمانة العامة.

وفي هذه المرحلة من اجتماعنا لا حاجة بنا إلى إعادة النقاط الكثيرة المثارة هذا الصباح. غير أنني أود أن أورد بعض النقاط العامة ذات الأهمية لوفدي.

أولا، إن من الأهمية بمكان أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب نهجها الحالي من الحوار والانفتاح على اهتمامات أعضاء الأمم المتحدة. إن متطلبات تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) التشريعية والإدارية متشعبةومرهقة بالنسبة لبعض الدول، وهذا لا يعود إلى نقص في الإرادة السياسية. يجب أن يكون هناك تقدير ثابت لذلك ودعم ملازم من الأطراف القادرة على تقديمه.

ثانيا، إذ نتقدم في الفترة القادمة نحو تقييم مفصّل حول تنفيذ الدول لمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يجب أن نحذر، كما هو الحال الآن، من التدخل في كل كبيرة وصغيرة وأن نتجنب فرض متطلبات تتجاوز ما هو وارد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن وفدي يعي تماما – وقد أكد ذلك السفير غرينستوك عن حق في ملاحظاته – أن الوصول إلى حد من الثقة بأن الدول تتخذ الإجراءات اللازمة إزاء جميع المواضيع لا يعني إعلان أي دولة قد وفّت ١٠٠ في المائة بالتزاماتها. وأعتقد أيضا أنه يجدر توكيد نقطة ذات صلة هي أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) واضح بالنسبة لما هو مطلوب. يجب أن نتجنب الذهاب إلى ما هو أبعد من روح أو نص أحكامه. إن مكافحة الإرهاب أصبحت الآن شيئا يخدم الصالح العام وثمة إجماع عالمي تقريبا على ذلك. ويجب أن تعزز تلك النظرة بمرور الوقت لا أن تقوّض. ويعني ذلك أن الإحساس الواقعي بتعقد الأشياء، وليس فلسفة الصراع بين النور والظلام، هو الذي يجب أن يكون دليلنا الأكثر أمنا نحو أهدافنا المعلنة. ونحن باختصار سدنة روح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فضلا عن تفصيلاته.

ثالثا، إن أيرلندا تعلِّق أقصى الأهمية على دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام لجهود البلدان النامية حيثما يكون من الضروري تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقد يعني ذلك توفير الخبرة والمساعدة حيثما تكون مطلوبة أو، كما في حالات عديدة، مجرد تبيان الجهة التي تتوفر لديها الخبرة والمساعدة. ويجب ألا يعني ذلك طبعا تقليص مساعدات التنمية لأهداف أخرى. ويعني ذلك أيضا أننا يتوجب علينا أن نتفهم تفهما كاملا لكون القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يشكل تحديا خاصا لكثير من البلدان النامية، وأن نواصل أخذ ذلك في الاعتبار التام في عملنا.

رابعا، إن أيرلندا ترحب بشدة، كما فعل غيرها هذا الصباح بعمل لجنة مكافحة الإرهاب ورئيسها في تشجيع

المنظمات الإقليمية للعمل سوية في مكافحة الإرهاب. هذا ليس مهما فقط، ولكنه أساسي أيضا.

خامسا، وعلى صعيد أوسع، نعتقد أن مكافحة الإرهاب لا يجوز أن تكون على حساب حقوق الإنسان أبدا. وهنا يتفق وفدي تماما مع ما صرّح به الأمين العام للجنة حقوق الإنسان في جنيف في ١٢ نيسان/أبريل:

”فلنكن، لذلك، حريصين على ألا نسم أفراد جماعة معينة بالريبة ونعرِّضهم للمضايقة بسبب أعمال اقترفها بعض من أعضائها. كما لا يجوز أن نسمح للكفاح ضد الإرهاب بأن يصبح ذريعة لقمع المعارضة الشرعية أو خنق الحق في الإيمان برأي مخالف“. (تصريح صحفي SG/SM/8196).

إن تدابير كهذه ليست مجحفة فحسب، بل معرّضة لتحقيق عكس الأثر المرجو تماما من خلال زج المزيد من أفراد تلك الجماعات المستهدفة إلى اللجوء إلى العنف. وباختصار، استطرد الأمين العام في القول .. إن أي تضحية بحقوق الإنسان في الصراع مع الإرهاب ليست خطأ بحد ذاتها فحسب، ولكنها، في النهاية ستلحق الهزيمة بالمدافعين عنها.

وينبغي أن أضيف أن أيرلندا تقدر جدا للسيدة روبنسون، المفوضة العليا لحقوق الإنسان، تقريرها عن حقوق الإنسان والإرهاب، الذي قدمته للجنة حقوق الإنسان في وقت سابق من هذا الشهر. فذلك مثال ممتاز للأمم المتحدة ومؤسساتها للنظر معا في المسائل التي تخصنا جميعا.

ختاما تؤيد أيرلندا تماما الملاحظات التي أوردها السفير غرينستوك في وقت مبكر بشأن أهمية توفير الموارد الكافية للجنة مكافحة الإرهاب. إننا ندرك المشاكل ذات العلاقة، ولكن هذا العمل عمل هام يضطلع به لتحقيق هدف أساسي، ويجب أن نضطلع به بغض النظر عن الطريقة التي نحل بها مسألة الموارد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أدلي ببيان بوصفي ممثل الاتحاد الروسي.

نلاحظ مع الارتياح أن لجنة مكافحة الإرهاب تواصل عملها بحماس لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويعود الفضل الكبير في ذلك إلى رئيس اللجنة، السير جيريمي غرينستوك، وإلى جميع أعضاء اللجنة الآخرين وإلى الخبراء وإلى الأمانة العامة.

من المهم أن لا تحصر لجنة مكافحة الإرهاب عملها في تحليل التقارير التي قدمتها الدول حول التدابير التي اتخذتها لمكافحة الإرهاب. يجب أن تتذكر اللجنة دائما الحاجة إلى إسداء المشورة والمساعدة التقنية للدول لكي تتمكن من الامتثال بشكل فعال لالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن العمل الجاد للجنة مكافحة الإرهاب في إرساء دعائم تعاون وثيق مع الهياكل الدولية الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب له أهمية كبيرة. ونتوقع أن يعطي تعيين خبير إضافي بشأن ذلك الموضوع زخما جديدا لعمل اللجنة.

ونؤيد أيضا الاقتراح بإيلاء الاهتمام الكافي، عند اختيار الخبراء الجدد، لضمان تمثيل جميع المناطق وبالطبع نؤيد مناشدة السفير غرينستوك ومفادها أن اللجنة ينبغي أن تحصل على المستوى اللازم من الخدمات من الأمانة العامة. ونوافق أيضا على أن المزيد من التفاعل بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية يكتسي في الوقت الحاضر أهمية خاصة.

وبما أن روسيا هي الرئيسة الحالية لرابطة الدول المستقلة أستطيع أن أعلم المجلس بأن رابطة الدول المستقلة تعلِّق بالغ الأهمية على مسائل مكافحة الإرهاب. لقد شرعنا بتأسيس القاعدة القانونية الملائمة على شكل معاهدة للتعاون بين الدول الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. وفي موسكو

أسسنا مركز رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب الذي تعمل من خلاله غالبية هيئات حفظ القانون والخدمات الخاصة التابعة لدول الرابطة.

في تموز/يوليه تم افتتاح فرع لمركز رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب في بيشكك؛ وسوف يراقب هذا المركز عن كثب الحالة في آسيا الوسطى وينسق نشاطات هيئات رابطة الدول المستقلة ذات العلاقة في مكافحتها للإرهاب في المنطقة.

إننا نؤيد برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لمدة الـ ٩٠ يوما القادمة. ونعتقد بأن من المهم أن نبدأ بالتحضير الآن للمرحلة القادمة من عمل اللجنة عندما يكون من الضروري مراجعة ردود الدول على الأسئلة الإضافية التي وضعتها لهم لجنة مكافحة الإرهاب. ومن الضروري مسبقا استحداث منهجية تسترشد بها لجنة مكافحة الإرهاب في إعداد توصيات لإزالة نقاط الضعف من التشريعات وإنشاء آليات عملية تكافح بها الدول الإرهاب.

إن مجلس الأمن لديه إدراك واضح وعام بأن لجنة مكافحة الإرهاب لا تعمل ولن تعمل كجهاز للقمع ولن تتجاوز أبدا حدود ولايتها.

وينبغي لنا ألا ننسى أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب قد اتخذ لمواجهة تحد من أخطر التحديات في الوقت الحاضر، وصفه المجلس بأنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولهذا، يتحمل مجلس الأمن نفسه المسؤولية الرئيسية عن وضع نهاية لهذا التهديد، وذلك بالامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال ينطبق ذلك أيضا على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

والاتجاهات الإيجابية في عمل لجنة مكافحة الإرهاب خلال الأشهر الستة الماضية وضعت أساسا حقيقيا كي يتسنى للجنة أن تنفذ بفعالية مهامها الرئيسية وذلك بالقيام على نحو دقيق برصد امتثال جميع الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة في مجال الكفاح ضد الإرهاب. وروسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ونائبا لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على استعداد لمواصلة التعاون في بذل تلك الجهود.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل اسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتوافق على هذا البيان إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، وتوافق عليه أيضا آيسلندا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة الجديدة لاستعراض العمل الهام الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وتهيئ هذه الجلسة فرصة لنا كي نعرض التطورات الرئيسية في العمل المشترك لمكافحة الإرهاب الذي تقوم به الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية، تنفيذا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التاريخية لهذا القرار فضلا عن التزام الاتحاد الأوروبي بأهداف القرار وأدواته.

ونهنئ لجنة مكافحة الإرهاب على العمل الذي قامت به، وبخاصة على إصرار وإخلاص أعضاء اللجنة والخبراء الذين قدموا النصح لها. والأمانة العامة للأمم المتحدة جديرة أيضا بالشكر بصفة خاصة على تعاونها مع لجنة مكافحة الإرهاب ومع الدول الأعضاء.

ولا بد لي أن أثني أيضا على شفافية اللجنة. والآن أصبحت الإحاطات الإعلامية المفتوحة ممارسة معتادة للجنة مكافحة الإرهاب. وهذه الإحاطات الإعلامية تتضمن عرضا يقدمه رئيس اللجنة بشأن الأنشطة الهامة فضلا عن القرارات الرئيسية والتقدم المحرز في هذا المجال.

وثالثا، نحن نشيد باهتمام لجنة مكافحة الإرهاب بتسهيل امتثال الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولا سيما بتوفير معلومات عن عروض المساعدة.

ووفقا للمعلومات المقدمة، تم تلقي ١٤٢ تقريرا وطنيا بنهاية شهر آذار/مارس، ولكن لم يمتثل حتى الآن ما يزيد على ٤٦ دولة لهذا الالتزام. ويطالب الاتحاد الأوروبي هذه الدول بتقديم تقاريرها كمسألة تتسم بالأولوية.

ويتفهم الاتحاد الأوروبي، أن عدم الامتثال، في كثير من الحالات ربما يعزى إلى صعوبات عملية أكثر مما يعزى إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. ولذلك، من الأهمية بمكان تسهيل المساعدة إلى الدول التي تواجه هذا النوع من المشاكل. ويتضمن دليل عروض المساعدة الذي تصدره لجنة مكافحة الإرهاب العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية.

ولقد أبلغت الجماعة الأوروبية، من خلال اللجنة الأوروبية، لجنة مكافحة الإرهاب بالمساعدة المتوفرة للدول الثالثة في مجالات ذات صلة بمكافحة الإرهاب، من قبيل التمويل والجمارك والهجرة وتسليم المتهمين الفارين إلى حكوماتهم، والشرطة والسلطة القضائية وما إلى ذلك. ونحن نشجع كل مقدمي المساعدات والنصائح والخبرات المحتملين على نشر معلومات في دليل المساعدات الذي تصدره لجنة مكافحة الإرهاب.

وقدمت لجنة مكافحة الإرهاب مؤخرا خطة عملها لفترة التسعين يوما القادمة، أعربت فيها عن ثقتها بالقدرة على إنجاز تقييم أول مجموعة من التقارير في غضون فترة زمنية محددة، والبدء باستعراض التقارير التكميلية. ويؤيد الاتحاد هذا الاقتراح الرامي إلى الاستمرار في استعراض الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقد يثبت أن تقييم التقارير الوطنية مفيد في مساعدة الدول على تحديد المجالات التي ينبغي لها أن تعزز أو تكمل تشريعاتها المحلية أو تدابيرها الإدارية. وتمشيا مع روح الشفافية التي تتسم بها اللجنة، يجب أن تستفيد جميع الدول من الدروس المكتسبة من عملية التقييم هذه، ونحن على ثقة من أن لجنة مكافحة الإرهاب تعرف طريقة القيام بذلك على أفضل وجه. وينبغي أن يرمي الهدف الرئيسي للجنة مكافحة الإرهاب إلى تطبيق القرار بصورة موحدة وتامة وشاملة.

ولا بد أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزام بتعزيز واحترام حقوق الإنسان. وينبغي مراعاة هذا الالتزام على النحو الأوفى في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتعمل لجنة مكافحة الإرهاب بنشاط كبير في ما يتعلق باتصالاتها مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. وإضافة إلى تبادل المعلومات بشأن عمل كل منها في ميدان مكافحة الإرهاب، بمستطاع لجنة مكافحة الإرهاب أن تساعد بقدر فعال وإلى حد كبير على تحقيق نهج متسق تتبعه هذه المنظمات وفي التنسيق مع الدول الأعضاء فيها. ونؤكد على ضرورة اتباع نهج دولي متسق لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفضلا عن ذلك، نؤكد دور المنظمات الإقليمية في تسهيل المساعدة إلى الدول الأعضاء فيها.

وقدم الاتحاد الأوروبي تقريرا مشتركا إلى لجنة مكافحة الإرهاب إضافة إلى التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء فيه، وسوف ينضم الاتحاد الأوروبي في غضون

وقت قريب إلى منظمات أخرى أقامت اتصالات مباشرة مع لجنة مكافحة الإرهاب بغية تقديم إحاطات إعلامية لها بشأن نشاطه المشترك في مجال مناهضة الإرهاب.

ولقد أنشأ الأمين العام فريق عمل لاستعراض وتحسين الإجراءات التي تضطلع بها شتى الإدارات في الأمانة العامة في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد هذه المبادرة.

وأحاط الاتحاد الأوروبي علما بتعيين الأمين العام لمدير جديد لمؤسسات الأمم المتحدة التي تتخذ من فيينا مقرا لها. ونرحب بالجهود التي يبذلها فرع منع الإرهاب التابع للمركز الدولي لمنع الجريمة كجزء من جهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينتظر الاتحاد الأوروبي تقرير الأمين العام الذي طُلب منه إعداده بموجب الفقرة ١٠٣ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣، والذي سيتضمن

”تقديم اقتراحات لتعزيز فرع منع الإرهاب ... لتمكينه من الاضطلاع بولايته حسبما أوصت به الجمعية العامة“.

ولقد دأب الاتحاد الأوروبي، حتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر، على بذل جهود هامة متسقة، استنادا إلى مفهوم أن الإرهاب يستغل كل غموض أو اختلافات قانونية أو إدارية فيما بين البلدان.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لمكافحة الإرهاب، وهي مسألة توليها رئاسة اسبانيا للاتحاد الأوروبي أعلى الأولويات. وينصب تركيز العمل المشترك الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي على المجالات التي يمكن أن يسهم فيها بقيمة مضافة إلى الجهود الوطنية التي تبذلها الدول الأعضاء فيه وتكميل تلك الجهود.

وتنبع هذه المبادرة الأوروبية المشتركة من موقف مشترك وخطة عمل اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي. وقدمنا، استلهاما بروح الشفافية، خطة عمل إلى مجلس الأمن لتعميمها. ويرمي هدف الاتحاد إلى تطوير تدابير مشتركة أو متضافرة ضد الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه.

ويشمل رد الاتحاد مجموعة كبيرة من الإجراءات، بعضها سياسي وبعضها الآخر قانوني أو تشغيلي. ويتضمن الكثير منها حوارا أكبر وتعاونا أوثق داخل الاتحاد الأوروبي ومع بلدان ثالثة.

ويجري حاليا تنفيذ خطة عملنا بنشاط كبير. وفي ميدان العدالة والشؤون الداخلية، تم الاتفاق بشأن مجموعة من التدابير الهامة. وهي تشمل الأمر الأوروبي للقبض على الأشخاص؛ وتعريف مشترك للجرائم الإرهابية؛ وقائمة مشتركة تضم المنظمات الإرهابية؛ ووحدة جديدة للتعاون القضائي تعرف باسم ”يوروجست“؛ وفرقة عمل لمناهضة الإرهاب تعرف باسم ”الشرطة الأوروبية“ تابعة لوحدة الشرطة المشتركة.

وفيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، يجري على قدم وساق تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجري حاليا تنقيح واستكمال القائمة التي تضم أسماء الإرهابيين، والكيانات والمنظمات الإرهابية، الملحقة بوثيقة الموقف المشترك المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وأمس تحديدا، تم في أسبانيا احتجاز شخص رئيسي مشتبه في أنه مسؤول عن تمويل القاعدة.

ويعكف الاتحاد الأوروبي أيضاً على إجراء تقييم لعلاقاته مع البلدان الثالثة في ضوء الاتجاه الذي تتخذه إزاء الإرهاب.

ومشاركة من الاتحاد الأوروبي للجنة في رغبتها في تحقيق الشفافية، فقد أرسلنا خطة العمل، كما ذكرت من قبل، إلى رئيس المجلس.

وفي الختام، يرى الاتحاد الأوروبي أن الإرهاب يشكل خطراً حقيقياً للغاية يتهدد جميع الدول. ومن ثم فإن التعاون الدولي ذو أهمية حاسمة في مكافحته وكفالة تقديم مرتكبيه للعدالة. والإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي موجهة نحو فرادى الإرهابيين أو جماعاتهم، ولا توجه قط ضد الشعوب أو الأديان أو الثقافات. ويتمثل الهدف منها في تعزيز الأمن الدولي وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بأن أوجه لكم الشكر على مبادرتكم الجيدة التوقيت بعقد هذه المناقشة لأعمال لجنة مكافحة الإرهاب في وقت يصاب فيه المجتمع الدولي بالذهول من جراء العنف المروع الذي أطلق عنانه ضد شعب فلسطين وفظاعة أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد المدنيين في إسرائيل.

فتلك الحالة تمتهن البشر جميعاً من الوجهة الأخلاقية وينبغي أن تدفعنا إلى أن ندرك الأهمية العاجلة لإحراز التقدم صوب الأهداف المشتركة التي وضعناها لأنفسنا كمنظمة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والمتمثلة في القضاء على الإرهاب بكل صوره ومظاهره، والتصدي للحالات من قبيل الحالة القائمة في الشرق الأوسط، التي تغذي أسوأ معاني الكراهية والاستياء، ومن ثم تشجع على نشوء جو يسهم في تصاعد دوامة العنف والإرهاب.

وتعرب شيلي عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل كوستاريكا بعد قليل بالنيابة عن مجموعة ريو.

واليوم، يود بلدي أن يؤكد مجدداً إدانته لأعمال الإرهاب التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأن يعرب عن تأييده للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يسعى ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة إلى استعادة الأمن الدولي من خلال اعتماد التدابير الملائمة للقضاء على الإرهاب الدولي.

ونرحب في نطاق الإطار المذكور بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المنشأة عملاً بذلك القرار، والتي قدمت مؤخراً برنامج عملها لفترة ثالثة مدتها ٩٠ يوماً. وننوّه بالمقدرة المهنية والشفافية اللتين تتسم بهما جهودها المبذولة وبحكمة توجيه السفير جيريمي غرينستوك ونواب الرئيس العاملين معه. ونثق في أن اللجنة ستحافظ خلال هذه المرحلة الجديدة على الشفافية في عملها والنزاهة فيما تتوصل إليه من نتائج.

ونحث البلدان التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية على التعاون مع اللجنة، التي ستعود نتائجها الإيجابية بالفائدة على المجتمع الدولي بأسره.

وترى شيلي، كما قلنا في أول بيان لنا عقب حوادث ١١ أيلول/سبتمبر، أن الإرهاب يمثل رفضاً للمبادئ الأساسية للتعايش الإنساني ويتعارض مع كل مبدأ من مبادئ الحضارة. ومن ثم فالمسؤولية عن مكافحة الإرهاب تقع على عاتق كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي بدون استثناء. وكما قال الأمين العام كوفي عنان، يجب أن تكون لدى الأمم المتحدة الشجاعة للتسليم بأنه تماماً كما توجد أهداف مشتركة فإنه يوجد أيضاً أعداء مشتركون، ولكي نلحق بهم الهزيمة، يجب على جميع الدول أن تتضافر في بذل جهودها، وللأمم المتحدة دور فريد تؤديه في تعزيز هذه العملية.

ولهذا السبب نرى لزاماً علينا اليوم أن نشدد على قيمة كل من العمل المتعدد الأطراف والأمم المتحدة على السواء في هذه المهمة المعقدة. علاوة على ذلك، نرى أننا مضطرون للإعراب عن اعتقادنا بأنه لن يتسنّ إلا ضمن هذا الإطار المتعدد الأطراف سواء محاربة من يتخذون الإرهاب

أسلوباً في الحياة أو محاربة الظروف التي تمكّن كراهيتهم من أن تدوي في صفوف الفئات الناقمة في أنحاء العالم.

ويجب لذلك أن تشن الحرب على الإرهاب ضمن إطار من احترام كل بلد من البلدان لسيادة القانون والقانون الدولي وحقوق الإنسان. أما الأعمال الغامضة من الوجهتين الأدبية والأخلاقية التي تستغل ذلك الهدف مبرراً لها فلا تؤدي إلا لإعاقة الجهود المبذولة للقضاء على الإرهاب. وأي دولة تغفل الفارق الأخلاقي الذي يفصل بينها وبين الإرهابي تسلم مقدماً السلاح الرئيسي الذي يمكنها من الدفاع عن مواطنيها، وهو مشروعية قضيتها.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن اضطهاد الشعوب، والجهل المقترن بالأيديولوجيات المتطرفة، وبخاصة الأوضاع المتسمة بالفقر المدقع التي يعيش فيها جزء كبير من البشرية، توجد بشكل متزايد مناخاً من التهميش والانحدار الإنساني يشجع على اللجوء للعنف ويضفي المشروعية على الأفعال التي يرتكبها الإرهابيون من خلال المهانة التي يكرسها. وينبغي علينا ألا ننسى حدود الاستراتيجيات التي تنحدر بهذا الصراع إلى مسألة قاصرة على القوة العسكرية. ولا بد من أن تستند استراتيجيتنا في مكافحة الإرهاب إلى نهج متعدد الجوانب متسم بالإصرار، يشمل الالتزام الحر من جانب رؤساء الدول على النحو الوارد في إعلان الألفية.

ومع أن شيلي تحترم الولاية المسندة إلى اللجنة، فإنها تود أن تستخدم اللجنة لجمع الخبرات التي من شأنها تسهيل إحراز التقدم صوب إعداد مفاهيم جديدة للأمن تكون أقدر على التعامل مع مشاكل القرن الحادي والعشرين.

ويرحب بلدي ببدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب مؤخراً، وقد اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٩، وبنيت عليها الكثير من أحكام قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهو ينوّه أيضاً مع الارتياح باختتام المفاوضات في إطار منظمة الدول الأمريكية بشأن اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب، التي نرجو أن تعتمد في دورة الجمعية العامة لتلك المنظمة المقرر عقدها في بربادوس.

وقد نظمت شيلي في عام ٢٠٠١ بصفتها منسقاً لمجموعة ريو اجتماعاً للخبراء القانونيين للنظر في المسائل المتعلقة بمنع أعمال الإرهاب والمعاقبة عليها، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكان النص الذي اعتُمد في ذلك الاجتماع نتيجة لتبادل مثمر للآراء بشأن التشريعات الوطنية السارية فيما يتعلق بالإرهاب وإصلاح تلك التشريعات. وأتاح ذلك إمكانية الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزته مجموعتنا والمزايا المترتبة على استعراض هذه الجهود ضمن إطار إقليمي.

وسوف تشارك شيلي في جميع المنتديات الملائمة حاملة لرسالة من الرفض الكامل للإرهاب دون نسبية من أي نوع. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن لديها استعداداً واضحاً لتنفيذ وتطبيق المعاهدات الـ ١٢ المعتمدة ضمن إطار الأمم المتحدة في هذا الموضوع. وشيلي طرف في جميع تلك المعاهدات.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): منذ وقوع الهجمات الإرهابية الشنعاء في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، تم إحراز قدر ملحوظ من التقدم من خلال التعاون الدولي في الحرب ضد الإرهاب. وهذا التقدم أمر مطمئن، ولكن هذه الحرب لم تزل في مرحلة البداية. ومن المهم لذلك أن تعزز جميع الدول الأعضاء جهودها المتضافرة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استئصال الإرهاب.

في هذا السياق، لن أبالغ مهما قلت في توكيد أهمية لجنة مكافحة الإرهاب ولا سيما ما تضطلع به من أنشطة ثمينة لتحسين قدرة البلدان المعنية بمكافحة الإرهاب. وهكذا فإنني أود أن أعرب عن تقديري البالغ للسفير جيريمي غرينستوك والأعضاء الآخرين في مكتب لجنة مكافحة الإرهاب لما كرسوه من جهود جبارة لأنشطة هذه اللجنة الهامة. وبفضلهم، أصبحت لجنة مكافحة الإرهاب مؤسسة ناجحة.

في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر مباشرة، أكد رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي أن الحكومة اليابانية مصممة على جعل المعركة ضد الإرهاب مسؤوليتها الخاصة وعلى الاشتراك بشكل فعال في تلك المعركة. وقد أصبح التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) مهمة مركزية في الجهود التي تضطلع بها الحكومة اليابانية.

وتولي حكومة اليابان بشكل خاص، أولوية عليا للتنفيذ العاجل لتدابير مجلس الأمن الرامية إلى حرمان الإرهابيين من أي إمكانية لسحب الأموال قبل تجميد أصولهم. وبتجميد الأصول المالية للأفراد والكيانات المرتبطة بالقاعدة والطالبان عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و١٣٩٠ (٢٠٠٢)، ما فتئت الحكومة اليابانية تتخذ التدابير الضرورية بشكل متزامن تقريبا مع القرارات التي تتخذها لجنة الجزاءات بإضافة فرد أو كيان إلى قائمة الجزاءات. وتعتبر المساعدة التي تقدمها لجنة الجزاءات هامة بشكل حاسم حتى يتسنى لنا اتخاذ مثل هذا الإجراء السريع. ولذلك، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسفير ألفونسو فالديفيسو، رئيس لجنة الجزاءات، لتعاونه.

وعلاوة على ذلك، ولكي نكفل التنفيذ الشامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وإتاحة الفرصة، في الوقت نفسه، لبدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، قدمت الحكومة اليابانية مشروع التشريع ذي الصلة إلى المجلس التشريعي الياباني وتخطط للتصديق على الاتفاقية حالما يوافق عليها المجلس التشريعي. وهذا ما سيكمل تصديق اليابان على جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب الـ ١٢.

إننا نقدر إلى حد كبير أن لجنة مكافحة الإرهاب تؤدي بنشاط عملها المتعلق بالنظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). لذلك، فإن من المهم بدرجة أكبر حث البلدان التي لم تقم حتى الآن بتقديم تقاريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب أن تفعل ذلك فورا. وفي هذا الصدد، تعتبر الحكومة اليابانية أن هناك مشكلة خطيرة تتمثل في أن العديد من البلدان، على الرغم من عزمها، لم تقدم تقاريرها لأنها تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك. ولذلك، فإننا نود أن ندعو لجنة مكافحة الإرهاب بسرعة إلى النظر فيما ينبغي عمله لمساعدة تلك البلدان.

ويعتبر تقديم المساعدة إلى الدول النامية ضروريا من أجل كفالة التنفيذ العالمي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ويمكن تنظيم هذه المساعدة بأفضل طريقة ممكنة إذا تمكنت لجنة مكافحة الإرهاب من تحديد البلدان والمناطق التي تحتاج إلى مساعدة. ومن شأن هذه الخطوة تيسير التعاون بين البلدان المانحة والمستفيدة ومواصلة تعزيز تنفيذ البلدان النامية للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإننا من وجهة النظر هذه، نؤيد عزم لجنة مكافحة الإرهاب على تركيز أنشطتها المستقبلية على البلدان التي تواجه صعوبات في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

من المهم جدا في هذا السياق إضافة ما استجد إلى دليل المساعدة للجنة مكافحة الإرهاب، الذي يوجد بالفعل إلى حد ما. ولبلوغ هذا الهدف، يجب علينا أن نحث البلدان

القادرة على تقديم المساعدة على أن تسجل برامج المساعدة التي تضطلع بها في دليل لجنة مكافحة الإرهاب بأسرع ما يمكن. وقد سبق أن قامت الحكومة اليابانية، من جهتها، بتسجيل برامج المساعدة التقنية التدريبية الخاصة بها وقررت مضاعفة عدد المتدربين الذين سيقبلون في هذه البرامج في عام ٢٠٠٢.

وتؤيد الحكومة اليابانية عزم لجنة مكافحة الإرهاب على الاستفادة من التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنتديات الدولية الأخرى للترويج للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستعمل حكومتي، من جهتها، على أن تكفل قيام المنظمات الإقليمية والمنتديات الأخرى التي تنتسب إليها بتوسيع تعاونها مع لجنة مكافحة الإرهاب.

أود أن أختتم بالتوكيد على أن الوقت قد حان لكي تقوم جميع الدول الأعضاء بإعادة تأكيد التزامنا المشترك بالكفاح ضد الإرهاب وتجديد تصميمنا على دعم لجنة مكافحة الإرهاب حتى يتسنى لها أن تواصل عملها الثمين، بالاستفادة مما تحقق من نجاح حتى الآن. وستكون المهام التي سيتعين على لجنة مكافحة الإرهاب أن تواجهها في المستقبل أكثر تحديا بكثير من التي واجهتها أثناء الفترة الأولية. وفي ضوء هذا الاعتراف، ستظل الحكومة اليابانية ملتزمة ببذل قصارى جهدها لمساندة لجنة مكافحة الإرهاب في الأشهر القادمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): منذ ١١ أيلول/سبتمبر تحرك المجتمع العالمي إلى ما يتجاوز الإدانة والتعازي والتضامن وبدأ فعلا العمل ضد الإرهاب. ويسترشد هذا العمل، إلى حد كبير جدا، بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يسجل خطوة مهمة للغاية. ويسرنا أن نرى أن هذه القوى المحركة تستمر. وما زلنا مدركين إلى حد كبير لكوننا يجب أن نعمل بروح من التعددية والشراكة لإيجاد طرق جديدة ومبدعة لمواجهة التهديدات المشتركة في عالمنا المترابط بشكل متزايد.

وأود أن أعرب عن تحياتي للسفير السير جيريمي غرينستوك ولنواب رئيس لجنة مكافحة الإرهاب لما أنجزوا من عمل رائع.

(تكلم بالانكليزية)

في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصدر زعماء مجموعة الدول الثماني بيانا أدانوا فيه الهجمات الإرهابية يوم ١١ أيلول/سبتمبر واستشهدوا بصكوك الأمم المتحدة الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب بوصفها معيار العمل الدولي في المعركة ضد الإرهاب. وتلك الاتفاقيات، وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تزودنا بالمخطط العام الضروري لمكافحة الإرهاب. وإننا نحث جميع البلدان على تنفيذ هذه الصكوك حالما تتمكن من ذلك.

وقامت كندا مؤخرا بالتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وفي الأسبوع الماضي فقط، صادقت على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وذلك يعني أننا قمنا الآن بتنفيذ جميع صكوك الأمم المتحدة الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب. وأود أن أضيف بأن المعاهدات لا يصادق عليها بموجب نظامنا إلا بعد أن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذها.

في بيان ١٩ أيلول/سبتمبر، طلب زعماء مجموعة الدول الثماني الكبرى أيضا إلى وزراء الخارجية والمالية والعدل وغيرهم من الوزراء المعنيين إعداد قائمة بالتدابير المحددة اللازمة لتحسين التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وكندا، بوصفها رئيسة مجموعة الدول الثماني لهذه السنة،

شرعت في علاقة تعاونية مع لجنة مكافحة الإرهاب - التي نأمل بأن تنضج إلى شراكة قوية وفعالة.

وفي الاجتماع الأول الذي عقد بين مجموعة الدول الثماني ولجنة مكافحة الإرهاب، نوقشت قضايا بناء القدرات والاتصال. وفيما يتعلق ببناء القدرات، ترى مجموعة الدول الثماني أن لجنة مكافحة الإرهاب هي الهيئة المركزية لمراقبة وتيسير تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستتعاون مجموعة الدول الثماني مباشرة مع لجنة مكافحة الإرهاب وتؤيد جهودها بكل وسيلة مناسبة.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، نحن مدركون لكون أعضاء المجتمع العالمي يواجهون تحديات فيما يتعلق بكل من الموارد المالية والبشرية. وربما كانت المساعدة التقنية - تقديم الخبرة في عدد من الميادين، من صياغة التشريعات إلى إنفاذ القانون والأمن - مهمة لدرجة أكبر، وبالتأكيد أكثر بقاء، من المساعدة المالية.

واتفق ممثلو مجموعة الدول الثماني ولجنة مكافحة الإرهاب على اللقاء كل ثلاثة أشهر، على أن يكون الاجتماع المقرر القادم في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي هذه الأثناء، ستجتمع أيضا أفرقة خبراء وأفرقة وزارية تابعة لمجموعة الدول الثماني. ونعتقد بأنه بحلول موعد التبادل القادم بين مجموعة الدول الثماني ولجنة مكافحة الإرهاب، سنكون قد حققنا المزيد من التقدم، وسيكون لدينا ما نبلّغ عنه من تحقيق المزيد من التقدم الهام.

ولا يزال تعدد الأطراف والشراكة من المسائل الرئيسية إذا أردنا أن نستحدث حلولا طويلة الأجل لهذا التحدي الفظيع الذي نواجهه جميعا. وستركز مجموعة الدول الثماني على الإجراءات العملية المتعددة الأبعاد. إن الأولويات والأهداف واضحة، ومجموعة الدول الثماني تتطلع إلى التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، بينما نعمل جميعا من أجل تحقيق هذه الأهداف. ولن يتمكن بلد واحد من الحصول على أمنه بمفرده.

وأود أن أقول كلمة حول دعم الأمانة العامة. إن كندا من البلدان التي تصر بشدة على الحد من زيادة ميزانية الأمم المتحدة. ومع ذلك ندرك أنه لا يمكن للدول الأعضاء أن تعهد بواجبات جديدة لا مصادر لها إلى الأمانة العامة. وكندا أيضا، في نفس الوقت، من البلدان التي تصر بشدة على الحث على تحويل الموارد للوفاء بالأولويات المتغيرة والجديدة. ونرى أن لمكافحة الإرهاب أولوية قصوى ونفترض أن الأمانة العامة توافق على ذلك. والواقع أن بعض أجزاء الأمانة العامة تتكيف على النحو الواجب وندعو الإدارات التي لم تكيف دعمها بعد إلى أن تفعل ذلك لكي تحصل لجنة مكافحة الإرهاب على الدعم الواجب الذي تحتاج إليه على الفور.

الرئيس (تكلم بالروسية): أرجو ألا يدخل ممثل كندا شرب الماء ضمن الأولويات التي أصبحت أقل إلحاحا.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة حول أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب.

ونشعر بالامتنان للسير جيريمي غرينستوك، رئيس اللجنة، للملخص الذي أعده لأعمال اللجنة ولاطلاعنا على برامجها لأنشطة المستقبل، فضلا عن الأسلوب الممتاز الذي أخذ به هو وغيره من أعضاء هيئة المكتب في إدارة أعمالهم. ونثني ثناء كبيرا على جهود الرئيس وأعضاء المكتب الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والشفافية والتعاون مع جميع الدول الأعضاء.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن دعم حكومة بلادي الكامل لبرنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب خلال التسعين يوما التالية.

لقد بدأت اللجنة مرحلة جديدة. وكم عملها هائل، إلا أنه عمل يجب الاضطلاع به لتحقيق الأهداف المرجوة، ونحن نضع ثقتنا في مهارة أعضاء اللجنة وحكمتهم. ونعتقد أن العمل الفعال للجنة برآسة السير جيريمي غرينستوك، وبالتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء، يشكل مثالا حيا للغاية للتنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن.

وإذ تجمع الأمم المتحدة بين الأبعاد السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والإنسانية والأمنية لجدول أعمال مكافحة الإرهاب، فإنها تتيح الإطار المناسب للأنشطة الوطنية والدولية. وهي أساس جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب ونعتقد أنه لما كانت هذه الجريمة ظاهرة تتعدى الحدود الوطنية فلا يمكن مكافحتها بنجاح إلا عن طريق العمل المتعدد الأطراف. ولا شك في أن التبادل المفيد للآراء والمعلومات بين ممثلي المنظمات والدول ولجنة مكافحة الإرهاب سيعود بالفائدة على أعمال اللجنة.

وفي هذا السياق، ترحب أوكرانيا بالخطوات التي اتخذتها اللجنة لتيسر الحوار مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة حول المسائل التي يتناولها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونعلق أهمية كبيرة أيضا على مواصلة اللجنة بانتظام الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها. ونرى أن ذلك من الشروط المسبقة الأساسية لنجاحها.

وهناك اتجاه آخر للأعمال التي تضطلع بها اللجنة بنجاح، وهو توفير المساعدات الواجبة للبلدان المستعدة لتحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب، وإن كانت غير قادرة على ذلك. وأود أن أعرب عن دعم بلادي الكامل لجهود اللجنة لمساعدة هذه البلدان عن طريق إنشاء دليل لمصادر النصح والخبرة في المجالات التي يشملها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولن أركز على تقريرنا الوطني، الذي قدمناه إلى هذه اللجنة، إلا أنني أود أن أؤكد بعض التطورات التي حدثت مؤخرا والمتعلقة بأوكرانيا في مجال تدابير مكافحة الإرهاب الدولي التي اتخذت منذ الجلسة التي عقدها المجلس في كانون الثاني/يناير.

تنضم أوكرانيا هذا العام إلى الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب وإلى الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية. وقد أودعت أوكرانيا بالفعل الصكوك ذات الصلة. وأود أن أؤكد أن بلادي من الدول الأعضاء القليلة التي صدقت على الاتفاقية الأوروبية دون أية تحفظات. ونتوقع أيضا أن تتصدر مسألة التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي جرى التوقيع عليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جدول أعمال برلمان أوكرانيا الجديد، الذي انتخب مؤخرا. وأوكرانيا، بتصديقها على هذا الصك، ستصبح طرفا في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي.

وقد أنشئت إدارة المراقبة المالية مؤخرا بوصفها وكالة حكومية منفصلة داخل وزارة المالية. والمهمة الرئيسية لهذه الإدارة جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالصفقات المالية التي تخضع للإشراف الإجباري، بغية التوصية بالتدابير القانونية والتنفيذية لمكافحة غسل الأموال.

وبادرت أوكرانيا كذلك، تحت رعاية مجلس أوروبا، بعقد اجتماع دولي للخبراء المعنيين بالهجرة غير القانونية بغرض إعداد المقترحات لاستراتيجية دولية للحد من انتشار الإرهاب عن طريق تعزيز نظم الهجرة.

وأود أخيرا أن أتمنى للجنة ولرئيسها كل نجاح في العمل في المستقبل. كما أود أن أؤكد من جديد استعداد أوكرانيا على أن تقدم إسهاما قيما في قضيتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب لكي يرد على بعض التعليقات.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أعلق على بعض الأسئلة المطروحة والتعليقات المدلى بها قبل أن يغادر الحاضرون القاعة لتناول الغذاء.

إنني ممتن عظيم الامتنان للدعم السخي الذي تلقته اللجنة ممن تكلموا من أعضاء المجلس ومن غير الأعضاء فيه، وللأفكار المتعمقة التي تميزت بها بياناهم هذا الصباح. لقد تميزوا بالسخاء في مديحهم لأعمال لجنة مكافحة الإرهاب حتى الآن، إلا أنني أود أن أؤكد مرة أخرى، كما قال متكلمون كثيرون، على أهمية إدراك أن هذا الجهد كان جهد فريق. فكثير من الأفراد يسهمون فيه، ولا سيما معاونيّ، سواء من أعضاء وفدي أو من الدعم الذي تلقيته من لندن.

وأعتقد أن السفير محبوباني كان محقا عندما أشار إلى بعض المجالات التي حققت لجنة مكافحة الإرهاب نجاحا فيها، إلا أنني أعتقد أنها نجحت نجاحا يتجاوز نقاطه الأربع. ومن المؤكد أن العزم الكلي لجميع الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب قد شهد طفرة كبيرة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ومنذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإحدى أهم هذه النقاط هو القانون الذي يجري سنّه الآن. والأمر ليس مجرد النظر في القانون، وإنما ما يجري الآن من سنٍّ للقانون الجديد بالفعل. والزيادة في التصديق على الاتفاقيات والتعاون الحقيقي الذي بدأ تنفيذه في وقف الأعمال الإرهابية وتمويل الإرهاب يتعديان النوايا؛ وهذا ما يحصل الآن. وأريد أن ننتقل بسرعة إلى مجال المساعدة وجعل ذلك تدبيرا فعليا وليس مجرد تدبير مرتقب.

والواضح أن هناك خطأ في جمع الأرقام لأن ١٤٣ زائدا ٥٠ لا يساوي ١٨٩. والحقيقة أننا تلقينا، مثلما قلت في تقريري، تقارير من الدول الأعضاء وغيرها، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وجزر كوك، وسويسرا، اللتان ليستا عضوين في الأمم المتحدة بعد. فيصبح العدد بذلك ١٩٣. وهناك ٥٠ دولة عليها أن تتحرك الآن. وإنني ممتن لتلك الدول التي أعربت عن أهمية ذلك.

ويتمثل نهج اللجنة في الاتصال بالذين لم يقدموا التقرير بعد بطريقة تعاونية حيث أن جميعهم لم يقدموا التقارير لأنهم يواجهون صعوبات. فاليابان وغيرها من الدول قالت ”حسنا، إنها تحتاج إلى مساعدة، ويجب ترتيب حصولها على المساعدة“. وهذا أمر أريد أن أفعله الآن. واسمحوا لي أن أبلِّغ المجلس، وبطبيعة الحال اللجنة، بأنه يسعني الآن أن أتحرك قدما بتعيين سبعة خبراء، وسنبت في ذلك في غضون الساعات الأربع والعشرين المقبلة. والتعيين أمر هام وهو ما أريد أن أفعله.

أما المنظمات الإقليمية فحيوية بصورة مطلقة، مثلما قال العديدون. وبصراحة، أعتقد أننا فيما نمضي قدما في عمل لجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الإقليمية، فبإمكان ذلك أن يكون بداية نموذج للتعاون مع المنظمات الإقليمية في جوانب أخرى من عمل المجلس. وأعتقد أننا بحاجة إلى أن نفكر بعض الشيء في ذلك. وإنني أقدر بصورة خاصة عمل النرويج مع منظمة الوحدة الأفريقية في وضع مشروع يرمي إلى التنفيذ، وهو مشروع لم أعرف شيئا عنه. ولا بد، نظرا لعدم وجود خبرة في هذا الميدان، أن تتأخر أفريقيا في هذا المجال برمته، وإنني أقدر حق التقدير نشاط الدول المانحة مع المنظمات الإقليمية.

ولقد أشارت الكاميرون وآخرون إلى مفهوم مسؤولية الدولة برمته. وأعتقد أن السفير بيلينغا - إيبوتو

أعرب عن ذلك جيدا. والأمر يكمن في جوهر التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي النهاية، لا يسع لجنة مكافحة الإرهاب إلا أن تحفز على ذلك، رغم وجود مصاعب تعترض التنفيذ. بيد أن على الدول أن تتحمل مسؤوليتها. وليس هناك ما هو أهم من ذلك. ومن مصلحة الدول أن تستعمل المنظمات الإقليمية استعمالا نشطا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أعتقد أن عملنا صحيح. فقد أحطت علما بما قاله مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مؤخرا، وبما قاله الأمين العام. بيد أنني أرى أن اللجنة على صواب. ففي اللجنة هناك توافق في الآراء على حقوق الإنسان، والوعي بها ومناقشتها. لكن العمل ليس عملا تنفيذيا بشأن التزامات حقوق الإنسان. واللجنة تعمل وفق كامل ولايتها وبما لا يتخطى ذلك.

وسأتناول بعض النقاط من المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء الأخرى بعد الغداء. بيد أن إسبانيا ذكرت، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، دروسا تعلمناها ونشر الدروس المستخلصة. إن احدى الأوراق المهمة التي نشرت مؤخرا عن الدروس المستخلصة من التقارير حتى الآن كتبها المتحدث باسم خبراء اللجنة، السيد والتر غار. ولقد تم تعميمها الآن على جميع الدول الأعضاء بوصفها مرجعا. واقترح أن تلقي الوفود نظرة عليها. فهي إضافة مفيدة لفئة الدروس المستخلصة.

وذكرت إسبانيا إنشاء وحدة على يد الأمانة العامة. لقد ناقشت مع السير كيران برندرغاست قبل عقد هذه الجلسة ما إذا كانت الأمانة العامة تريد أن تتكلم. أعتقد أن تلك الوحدة لم تشكل تماما بعد لتدلي بدلوها. وحسبما أفهم، ستنشأ وستصبح جاهزة للعمل بحلول نهاية حزيران/يونيه. وفي المناقشة المقبلة، آمل في أن تقدم الأمانة العامة إسهامها الكامل في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بمؤسسات فيينا التي ذكرتها إسبانيا، فستكون هناك سلسلة هامة من الحلقات الدراسية والندوات التي تعقد في أوائل حزيران/يونيه. وسأحضر احداها في ٣ و ٤ حزيران/يونيه.

وسأتناول نقاطا أخرى بعد الغداء لأن الناس يريدون أن يذهبوا لتناول الطعام. وأشكر الجميع على اللهجة الإيجابية التي اتصفت بها المناقشة حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أشكر السير جيريمي غرينستوك على تعليقاته الإضافية.

أقترح الآن تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.